الأمم المتحدة A/CN.10/PV.186

الجمعية العامة
هيئة نزع السلاح

الوثائق الرسمية

الجلسة ١٨٦
الاثنين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مونغبي (بنن)

- التبادل العام للآراء بشأن البنود الموضوعية الثلاثة من جدول الأعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

- التبادل العام للآراء بشأن البنود الموضوعية الثلاثة من جدول الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أهنئ المتكلم الأول على حضوره هنا في الموعد المحدد.

السيد مازلان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يقدم إليكم تهانئنا وتمنياتنا الطيبة على تعيينكم رئيسا لهذه الهيئة الهامة. ونقدم تهانئنا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين وإلى رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة. إننا نعتقد أنه بتوليكم هذا المنصب وبدعم من أعضاء المكتب ورؤساء الأفرقة العاملة، ستحقق اجتماعاتنا أهدافها.

إن قضية نزع السلاح قديمة قدم تاريخ الإنسانية. فمنذ أن تعلم الإنسان كيف ينتج الأسلحة، بذلت جهود، بطريقة أو بأخرى، من أجل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. إن الجنس البشري، خلال هذا القرن، قد خاض حربين مدمرتين. وعند نهاية الحرب الأخيرة، أدخل أكثر الأسلحة تدميرا وترويعا، ألا وهو السلاح النووي. وقد كان تهديد الحرب النووية السمة الأساسية لفترة الحرب الباردة، ورغم انتهاء الحرب الباردة، لا يزال خطر الحرب النووية وغيرها من الحروب يخيم على البشرية.

وقد أدى عدم توفر الثقة وآليات بناء الثقة فيما بين الأمم إلى أن تواصل البلدان تسليح نفسها لتعزيز أمنها. ولا تزال ماليزيا تعتقد أن مسألة نزع السلاح ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة بناء الثقة وبناء السلم وصون السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن هذه الروابط والروابط المتداخلة عناصر حيوية في سعينا المتواصل من أجل السلم والأمن الدوليين.

ما فتئت ماليزيا ملتزمة بهدف نزع السلاح العام والكامل. ونعتقد أن الهيئة تقوم بدور هام في تحقيق ذلك الهدف. ويراودنا الأمل في أن يساعد انتهاء الحرب الباردة حق المساعدة على التغلب على كل الريبة وأن يسهم في تحقيق أهداف الهيئة.

ويسر وفدي أن تبدأ الهيئة هذه السنة نظرها في بند جديد في جدول أعمالها، بعنوان «نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١». ونعتقد أن إدراج هذا البند حسن التوقيت، إذ من المتوقع أن تقوم الجمعية العامة ذاتها مرة أخرى بتقييم عمل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في

94-85430

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178 وستصدر التصويبات بعهد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

هذه السنة. ونعتقد أن ذلك الوضوح في التسلح دعامة حيوية لبناء الثقة.

إننا نلاحظ بارتياح أن الهيئة استطاعت في دورتها الأخيرة أن تختتم النظر في البند بشأن «النهج الإقليمي لنزع السلاح في سياق الأمن العالمي». وينبغي الآن للبلدان الأعضاء أن تأخذ بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية الموصى بها، في الجهود الرامية إلى البدء بنزع السلاح في المناطق الخاصة بها.

ووفد بلدي يعتقد دائما أن إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عن طريق القرار ٣٦/٤٦ لام لم يكن سوى الخطوة الأولى في المسعى الرامي إلى إنشاء سجل شامل للأسلحة التقليدية. ولاشك أن الوضوح في الأسلحة من جراء وجود هذا السجل سيعزز الثقة بين الدول المجاورة ويكمل تدابير بناء الثقة الأخرى القائمة، مثل الوضوح في النفقات العسكرية.

وفي هذا السياق، إن كبار المسؤولين في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا اتفقوا في الاجتماع الذي عقدوه في بانكوك من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ١٩٩٤ على أن يشكل سجل الأمم المتحدة للأسلحة دعامة هامة للوضوح وبناء الثقة بين الدول، وعلى أن الجهود ينبغي أن تبذل من أجل كفالة التنفيذ الفعال للفكرة. من أجل ذلك، وافق كبار الرسميين من حيث المبدأ على فكرة إنشاء سجل إقليمي للأسلحة. وكخطوة أولى، سيبدأ الرسميون بدراسة شكل ومعايير سجل الأمم المتحدة وصلته بالمنطقة.

وفيما يستمر بذل الجهود الإقليمية، ينبغي للأمم المتحدة أن تبدأ استعراض السجل عن طريق توسيع نطاق أنواع الأسلحة التي ينبغي إدراج عمليات نقلها فيه. وينبغي أيضا توسيع نطاق السجل ليشمل الأسلحة التقليدية المحرزة قبل إنشائه والأسلحة المحرزة عن طريق الانتاج المحلي. وينبغي للسجل أيضا توسيع نطاقه في المستقبل ليشمل المعلومات عن البحث والتطوير فيما يتعلق بالأنظمة الجديدة للأسلحة. ويتعين أيضا النظر بصورة عاجلة في استعمال السجل بطريقة تثني عن انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وهو أحد المواضيع الرئيسية الذي ستتصدى الهيئة له هذا العام.

إن للاتجار غير المشروع بالأسلحة إمكانية عرقلة السلم والأمن الدوليين. وفي الحالة الدولية الراهنة، من الحتمي الآن أكثر من أي وقت مضى لجم الاتجار غير المشروع بالأسلحة. إن تزايد الجريمة المنظمة، والإرهاب المرتبط بالمخدرات، والمشاكل الاجتماعية العميقة والمهلكة، يوفر أرضا خصبة للاتجار غير المشروع بالأسلحة وتاجر الأسلحة لن يتوانى عن التحايل على الأنظمة الوطنية والدولية غير الصارمة لتحقيق أهدافه. لذلك نؤيد اقتراح وفد كولومبيا القاضي بوضع مبادئ توجيهية لسلوك يتصف بمسؤولية أكبر في نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، بهدف القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

ونزع السلاح النووي لا يزال يحتل الأولوية الأولى لدى وفد بلدي، ونشعر بالأسى البالغ إزاء انتشار الأسلحة النووية كما بينته الأحداث الأخيرة، على الرغم من انتهاء الحرب الباردة. ومع أنه حدثت تطورات إيجابية مؤخرا بشأن مسألة الأسلحة النووية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، يجب استمرار بذل الجهود الرامية إلى التخلص بأمان من هذه الأسلحة.

ووفد بلدي يعتقد اعتقادا راسخا بقيمة العمل الذي تقوم به هيئة نزع السلاح في هذا المجال، وسيتعاون مع الأعضاء الآخرين في الهيئة بغية مواصلة العمل الذي أنجز في العام الماضي. وقرار الجمعية العامة في السنة الماضية، القاضي بإيلاء مؤتمر نزع السلاح ولاية للتفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب عالميا ودوليا وعلى نحو يمكن التحقق منه بفعالية كان خطوة في الاتجاه الصحيح. ونحن نعتقد أن من شأن هذه المعاهدة أن تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التقدم صوب إزالة الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل أيضا في أن تسنح الفرصة كذلك لإدراج مبادئ توجيهية لعدم الانتشار في جدول أعمال هيئة نزع السلاح، مع التأكيد بصفة خاصة على أسلحة التدمير الشامل، كما اقترح العام الماضي.

وماليزيا لاتزال تشعر بقلق عميق إزاء الحالة المتعلقة بانسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فالحالة قد صعدت التوتر في جزء مهم من الكرة الأرضية، وهو جزء مجاور لمنطقتنا. ووفد بلدي يتطلع قدما نحو إيجاد حل مبكر وسلمي لهذه المشكلة.

وكما نتطلع إلى عام ١٩٩٥ ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب علينا أن ننظر بجدية في كيفية إنهاء انتشار الأسلحة النووية. فالتطورات الأخيرة تشير بوضوح إلى عيوب خطيرة في نظام عدم الانتشار التابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه العيوب تنبع أساسا من التطبيق غير المتماثل للأنظمة على أطراف المعاهدة وعلى من ليس طرفا فيها، وهوالتطبيق الذي

يسمح في جملة أمور للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستفيد من مبيعات المواد النووية، الأمر الذي يلحق الضرر بالسلم والأمن الدوليين.

الواضح إذن أنه ينبغي لنا أن نلقي نظرة نفاذة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوسيعها. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يرى اعتماد وتيرة أسرع من جانب اللجنة التحضيرية لمؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥. وتعتقد ماليزيا أن تعزيز نظام عدم الانتشار والالتزام غير المشروط بإزالة الأسلحة النووية ضمن إطار زمني هما عاملان رئيسيان سيقرران التوسيع اللامحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ووفد بلدي قد شعر بخيبة أمل أنه في الدورة الأخيرة لم نستطع اختتام النظر في بند جدول الأعمال «دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة». لذلك نرحب بمواصلة النظر فيه هذا العام.

إننا نشعر بالأسف لأن التطورات الهامة التي يشهدها العلم والتكنولوجيا لا تزال تطبق على بحث وتطوير وانتاج نظم الأسلحة التي تطيل نوعا وكما من أمد بناء الأسلحة. والنتيجة قيام سباق تسلح لا تستطيع الدول أن تتحمله. فالعلم والتكنولوجيا ينبغي استخدامهما في دعم نزع السلاح، وخصوصا تعزيز قدرتنا على رصد الامتثال لأي نوع من اتفاق نزع السلاح وعلى التحقق منه، وفي صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للهيئة أن تواصل السعي إلى إزالة الخلافات المتبقية وإلى إنجاز عملها فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال لهذا العام.

والمسألة الأخرى التي ينبغي تناولها في إطار هذا البند من جدول الأعمال هي مسألة نقل ما يسمى بالتكنولوجيا الرفيعة ذات الغرضين. ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي إدراج تدبير مرض في مشروع المبادئ التوجيهية بغية السماح بنقل هذه التكنولوجيا أثناء معالجة أوجه القلق التي تشعر بها بلدان المنشأ فضلا عن احتياجات البلدان المستوردة، ولاسيما البلدان النامية. ويمكن لعمليات النقل هذه أن تكون مشروطة بعدم استخدامها إلا للأغراض السلمية.

السيد نياز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد بلدي بالغ السرور، سيدي الرئيس، برؤيتكم تترأسون هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. إن خبرتكم الثرية بإدارة اجتماعات متعددة الأطراف توحي لنا بالثقة، ونحن نأمل في أن تكفل نتيجة ناجحة لمداولات الهيئة. وأود أن أؤكد لكم على الدعم الكامل لوفد بلدي وتعاونه لدى اضطلاعكم بالمسؤوليات الملقاة على عاتقكم.

إن الشعور بزخم الأيام الأولى لفترة ما بعد الحرب الباردة تلاشى. لا تزال أزمات وصراعات متعددة مصدر بلاء للعالم وهي تذكرنا بالطريق الطويل والشاق الذي لا يزال اجتيازه متعينا حتى يتحقق هدف السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، يكتسب دور هيئة نزع السلاح أهمية متزايدة، فهي تبقى المحفل الوحيد حيث يتسنى للدول الأعضاء أن تتداول بشأن مشاكل الأمن ونزع السلاح الرئيسية وتضع مبادئ توجيهية عريضة تتناول السبل الآيلة إلى التصدي لها. وفي الأوقات الراهنة المضطربة، يتعين علينا أن نستغل هذا المحفل بالكامل. وبوسعنا أن نفعل ذلك عن طريق وضع مبادئ واضحة يرتكز عليها عملنا في المستقبل، وعن طريق تجنب الميل نحو تغليف هذه المبادئ بالغموض من خلال تعقيدها ووضع شروط لها غير ضرورية. بهذه الروح يتناول وفد بلدي المسائل المدرجة حاليا في جدول أعمال الهيئة.

وبما أنه سيتم اختتام النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بعملية نزع السلاح النووي في هذا العام فإننا، بغية التوصل إلى نتيجة ناجحة للمداولات بشأن هذا البند، بحاجة إلى الاتفاق على المبادئ التي ينبغي أن تدعم هذه العملية، والمستويات المختلفة التي ينبغي عندها تنفيذ العملية، والعناصر الواسعة النطاق التي يجب أن تشكل جزءا منها.

وفي أغلب الأحيان يصرف النظر عن هدف ازالة جميع الأسلحة النووية بوصفه هدفا غير واقعي. والحجة هي أنه ليس من الممكن إبطال اختراع الأسلحة النووية أو الأمل في زوالها وأنه في عالم يضم دولا ذات سيادة ليس من الممكن أن نتصور أن الخيار النووي لن تمارسه هذه الدولة أو تلك. وقد قال أحد الاستراتيجيين النوويين «إن الصرامة لا تكمن في التفكير وإنما في الحالة السائدة». إلا أننا نميل إلى الموافقة مع الذين يقولون بأن جزءا من المشكلة يكمن فعلا في صرامة التفكير. وبإمكان المجتمع الدولي أن يختار قبول الهياكل الأمنية القائمة والمعتمدة على الأسلحة النووية أو العمل صوب بناء هياكل بديلة. وفي حالة الخيار الأخير، سيتعين البدء بعملية تفضي إلى تهيئة مناخ دولي تتلاشى فيه بشكل متزايد أهمية الأسلحة النووية. والهدف منها وضع تدابير تقلل الأهمية الأمنية المتصورة للأسلحة النووية.

وقبل أن نحدد هوية التدابير التي من الممكن أن تعزز نزع السلاح النووي، من الضروري الاتفاق على المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تستند إليها تلك التدابير. وينبغي أن تتضمن هذه المبادئ ما يلي: عدم التمييز - أي لا ينبغي أن توجد أحكام مختلفة لدول مختلفة أو مجموعات مختلفة من الدول؛ والاتساق - أي أن الأحكام لدى وضعها ينبغي أن تطبق تطبيقا متساويا على جميع الدول؛ والمصلحة المتبادلة - تنبغي المراعاة الصارمة لتوازن مقبول بين المسؤولية المتبادلة والالتزامات بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها.

واستنادا إلى هذه المبادئ، يمكن التوصية بتدابير محددة من شأنها، عند تطبيقها بالترادف على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، أن تؤدي إلى تهميش الأسلحة النووية بصورة تدريجية وازالتها في نهاية المطاف.

وعلى الصعيد العالمي من الضروري بذل الجهود لتعزيز هدف نزع السلاح النووي كما هو وارد في المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق بدء المفاوضات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح؛ والاختتام الناجح والمبكر للمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة شاملة لحظر التجارب؛ والتنفيذ السريع لمعاهدة المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية - ١ (استارت ١) ومعاهدة المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية - ٢ (استارت-٢).

وحتى يتم تحقيق هدف نزع السلاح النووي يجب أن تزود الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانات غير مشروطة وملزمة قانونا ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من الضروري وضع تدابير لعدم انتشار الأسلحة النووية في مناطق محددة. وفي هذا السياق، فإن فعالية النهج الإقليمي الذي يعزز عدم الانتشار بطريقة منصفة وغير تمييزية أمر لا مجال للشك فيه الآن، كما يتضح ذلك من النظم الإقليمية لعدم الانتشار التي أنشئت في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب المحيط الهادئ. ولا بد من إحراز نفس التقدم الذي تحقق في هذه المناطق في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب آسيا.

وفي سياق جنوب آسيا، ما فتئت باكستان تسعى إلى معالجة هذه المشكلة وقدمت مقترحات عديدة بعدم الانتشار على أساس منصف وغير تمييزي. وهذه المقترحات تتضمن الانضمام المتزامن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والقبول المتزامن لضمانات كاملة، والتحقق على أساس متبادل من المنشآت النووية، وإبرام معاهدة ثنائية لحظر التجارب النووية، والإعلان على أساس ثنائي عن التقيد بعدم الانتشار. وللأسف أن هذه المقترحات لم تلق بعد استجابة إيجابية.

وباكستان مستعدة أيضا من حيث المبدأ لإجراء حوار متعدد الأطراف لمعالجة المسائل المترابطة فيما بينها وهي عدم الانتشار وتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في جنوب آسيا. فقد عاشت منطقة جنوب آسيا منذ فترة طويلة جدا في مناخ أمني خطير وفي تدهور مستمر. وقد حان الوقت لأن نجد حلولا شاملة للمشاكل المتصلة فيما بينها والمتعلقة بعدم الانتشار وتكديس الأسلحة التقليدية والنزاعات الثنائية لكي يتسنى توفير الأمن وفرص اقتصادية أكبر وحياة أفضل للأجيال في جنوب آسيا في الحاضر والمستقبل. وإن تسوية النزاعات المعلقة استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن أمر حتمي لتخفيف حدة التوتر في هذه المنطقة الحساسة.

وينبغي أن تختتم هذا العام المداولات بشأن البند الموضوعي الثاني من جدول أعمال الهيئة المعنون «دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والمياديـن الأخرى ذات الصلة».

إن الحصول بحرية على المعرفة العلمية والتكنولوجية شرط مسبق للتنمية الاجتماعية الاقتصادية لجميع الدول. وإن إعاقة تدفق هذه المعرفة لا تؤثر سلبيا على البلدان المحرومة من الحصول عليها فحسب بل إنها أيضا تحمل الدول التي تفرض القيود تكاليف اقتصادية. ويبدو أن هناك إدراكا متزايدا لهذه الحقيقة. ومما هو مؤمل فيه أن يؤدي هذا الإدراك إلى استبدال بعض النظم المجحفة القائمة باتفاقات متعددة الأطراف ذات قاعدة عريضة بشأن نقل العلم والتكنولوجيا.

وهناك بالفعل مبادئ توجيهية أساسية بشأن المسألة المحددة، مسألة الحصول على التكنولوجيا لأغراض برامج الطاقة النووية السلمية وهي واردة في قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٢ الذي ينص على ما يلي:

«ان لجميع الدول الحق، وفقا لمبدأ التساوي في السيادة، في أن تضع برنامجها الخاص باستخدام

التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقا لأولوياتها ومصالحها واحتياجاتها». (القرار ٣٢/٥٠، الفقرة (١ (ب)).

ويؤكد القرار أيضا على ما يلي:

«أنه ينبغي أن تتاح لجميع الدول، دون تمييز، امكانية وحرية الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية». (المرجع نفسه، الفقرة ١ (ج)).

والمبدأ المتضمن في ذلك القرار - وهو حق جميع الدول بالتساوي في الحصول على التكنولوجيا لأغراض سلمية - ينبغي تطبيقه في جميع المجالات العلمية والتكنولوجية. وهناك، بطبيعة الحال، ضرورة لمنع استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض غير سلمية. إلا أن ذلك يجب القيام به في سياق ترتيبات عالمية منصفة وغير تمييزية.

وستناقش الهيئة لأول مرة في هذا العام المسألة الموضوعية الأخيرة في جدول أعمالنا وهي مسألة نقل الأسلحة غير المشروع. ويتطلع وفدي إلى تبادل أولي في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة والمعقدة للغاية. وقد قرأنا باهتمام بالغ الوثيقة التي أعدها الوفد الكولومبي بشأن هذه المسألة. ونحن نوافق على معظم ما يرد فيها، ولا سيما تأكيدها على ضرورة أن تنسق الدول الجهود الرامية إلى مكافحة خطر نقل الأسلحة غير المشروع. ونحن واثقون بأن مناقشاتنا حول هذه المسألة ستمهد الطريق أمام صياغة الهيئة لمبادئ توجيهية مفيدة في دورات لاحقة.

ونظرا لظهور تهديدات خطيرة وجديدة للسلم والأمن الدوليين، من الضروري أن تجري الهيئة مداولاتها بعزم مجدد وجدية قصوى. وربما تكون التحذيرات بحدوث فوضى على الصعيد العالمي أمر مبالغ فيه. مع ذلك، لا يمكن أن ننكر أن هناك عددا متزايدا من مسائل الأمن وتحديد الأسلحة يتطلب تحليلا ودراسة متعمقين. فالهيئة أفضل محفل مهيأ للقيام بهذه المهمة. وهي، باختتام مداولاتها بنجاح بشأن مسألتين هامتين للغاية وبدء مناقشة بناءة بشأن البند الثالث، ستثبت أنها قادرة على إنجاز هذه المهمة.

السيد هو جيتونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح. وأنا واثق أن قيادتكم البارزة ستقود هذه الدورة إلى النجاح. أود أيضا أن أشكر سلفكم، السفير دي اراخو كاسترو ممثل البرازيل، على إسهامه في الدورة السابقة للهيئة.

أود أن أعرض مواقف الصين المبدئية المتعلقة بالبنود الثلاثة الهامة في جدول أعمال الهيئة والمسائل ذات الصلة وذلك بغية تشاطر وجهات نظرنا مع ممثلي البلدان الأخرى.

إن لعملية نزع السلاح النووي أثرا مباشرا على السلم والأمن العالميين. فمنذ أكثر من نصف قرن تعيش البشرية تحت تهديد الحرب النووية. ونتيجة لذلك أصبح التحقيق المبكر لحظر كامل ومن خلال تدمير الأسلحة النووية هدفا مشتركا للبشرية. وما فتئت الهيئة تنظر منذ سنوات عدة في بند جدول الأعمال المعنون: «عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية» ستنظر فيه مرة أخرى هذا العام.

ومنذ الدورة السابقة حدثت بعض التطورات الجديدة في هذا المجال. وبعد إبرام الاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا بشأن التخلص من الأسلحة النووية على أراضي أوكرانيا صادق البرلمان الأوكراني مرة أخرى على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وبالتالي هيأ الظروف لتنفيذها والتصديق على معاهدة ستارت من جانب الولايات المتحدة وروسيا. والصين ترحب بهذه التطورات الجديدة. وفي غضون ذلك، لا يسع الشعوب إلا أن تلاحظ أنه حتى بعد التنفيذ الكامل لهاتين المعاهدتين ما زالت الولايات المتحدة وروسيا تملكان أكبر الترسانات النووية في العالم وأكثرها تطورا وبالتالي عليهما الاستمرار في الاضطلاع بمسؤولياتهما الخاصة في مجال نزع السلاح النووي وفقا للقرارات ذات الصلة ووثائق الجمعية العامة.

إن المفاوضات الهامة بشأن التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قد بدئت أخيرا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف في بداية هذا العام. وتحت قيادة السفير مارين بوشي ممثل المكسيك، وهو رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، أجرت الوفود من مختلف البلدان مفاوضات مضمونية على بعض جوانب المعاهدة. وانطلاقا من موقف الصين الثابت المؤيد للحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية، شاركت الحكومة الصينية بنشاط في المفاوضات. وتؤيد حكومة الصين الإبرام المبكر لهذه المعاهدة وستعمل مع البلدان الأخرى في إطار جهد

لتحقيق هذا الهدف في وقت لا يتعدى ١٩٩٦، وتتفهم حكومة الصين تماما رغبة العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في التوصل إلى حظر شامل للتجارب النووية، وتعتقد أن تحقيق حظر تام يشكل خطوة باتجاه الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة النووية.

وتؤيد الصين مطالب المجتمع الدولي التالية. فالمعاهدة المقبلة الخاصة بالحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن تكون شاملة وينبغي أن تحظر جميع أشكال التفجيرات التي تنجم عن تجارب الأسلحة النووية والتي تصدر طاقة نووية، وذلك لكي لا توجد أية امكانية لزيادة تطوير وتحسين الأسلحة النووية. وينبغي للمعاهدة أن توفر نطاقا صارما من الحظر وتحديدات واضحة. وينبغي أن تتسم بطابع عالمي حقيقي وأن تمتلك آلية تحقق فعالة. ويجب أن تضمن هذه المعاهدة السيادة المتساوية للدول الأطراف وتحقق توازنا بين الحقوق والواجبات، حائلة دون اساءة استخدام نظام التحقق لغرض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف والحاق الضرر بمصالحها الأمنية. علاوة على ذلك، ينبغي للمعاهدة ألا تعيق التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وستواصل الصين اسهامها من أجل الإبرام المبكر لهذه المعاهدة.

والصين لم تتهرب أبدا من مسؤوليتها في مجال نزع السلاح النووي، بل بذلت جهودا دؤوبة لتحقيق تلك الغاية وأسهمت إسهامات هامة في هذه العملية. ومنذ اليوم الأول الذي امتلكت فيه الأسلحة النووية، التزمت الحكومة الصينية التزاما صادقا من جانبها بألا تكون الأولى في استخدام الأسلحة النووية في أي وقت أو في ظل أية ظروف. وتعهدت أيضا بألا تستخدم أو تهدد بأن تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك دعت الصين في مناسبات كثيرة الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تتعهد بنفس الالتزام وبأن تبرم اتفاقية دولية بشأن هذه المسألة في موعد مبكر.

وشرعت الحكومة الصينية مؤخرا في مبادرة أخرى، بأن اقترحت رسميا في كانون الأول/ديسمبر في العام الماضي بأن تقوم الصين والولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا بالبدء بمفاوضات في أقرب وقت ممكن بشأن هذه المعاهدة وذلك بأن تقدم كل واحدة منها مشروع معاهدة للبلدان الأربعة الأخرى. ومشروع المعاهدة هذا من شأنه أن ينص على أن تضطلع البلدان الخمسة بتأييد إبرام معاهدة على عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وأن تتعهد بألا تكون المبادرة في استخدام بعضها للأسلحة النووية ضد بعض في ظل أية ظروف.

وتعتقد الصين أنه في الحالة العالمية الجديدة اليوم الظروف مؤاتية لأن تعقد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية هذه المعاهدة. وأن عقد هذه المعاهدة، بموازاة المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، من شأنه أن يخفض إلى درجة كبيرة خطر الحرب النووية، ويساعد على تعزيز أمن جميع البلدان - الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء - وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق الحظر الشامل للتجارب النووية والتعجيل بعملية نزع السلاح النووي. وهذا المقترح الهام الذي قدمته الصين لقي استجابة ايجابية من روسيا، وتأمل الصين بأن تستجيب البلدان الثلاثة الأخرى على نحو مماثل وذلك لكي تبرز المعاهدة في موعد مبكر.

وهذا العام، سنواصل النظر في البند المعنون «دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة». وهذا البند يتضمن مسألتين أساسيتين: عدم الانتشار وتعزيز التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا. وأن كيفية معالجة هاتين المسألتين مهمة رئيسية تواجه المجتمع الدولي. فالمبادئ والتوصيات التي اعتمدتها هذه الهيئة بعد المناقشة الشاملة ستوفر التوجيه في هذا الصدد. والصين ساندت دائما حظر وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل، واعتمدت تدابير فعالة وصارمة لمراقبة تصدير هذه الأسلحة وفقا لأحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة.

وفي الوقت نفسه تؤيد الصين المطالب المعقولة للعديد من البلدان النامية وتعتقد بأن الجهود المبذولة من أجل عدم الانتشار ينبغي ألا تعيق التعاون التكنولوجي الدولي، وألا تستخدم ذريعة من جانب عدد صغير من البلدان لمنع الحصول على العلم والتكنولوجيا وتطويرهما من جانب الغالبية العظمى من البلدان النامية للأغراض السلمية. ولاحظنا أن لجنة التنسيق المعنية بمراقبة الصادرات، وهي حصيلة الحرب الباردة، قد حلّت بصورة رسمية في نهاية آذار/مارس وأن بعض البلدان أعربت عن رغبتها في التخفيف من القيود التي تفرضها على صادراتها فيما يتعلق ببعض المواد ذات الصلة والتكنولوجيا. وفي الوقت نفسه نلاحظ

أيضا أن بعض البلدان المعنية تخطط لإقامة نظام جديد لمراقبة الصادرات. ويحدونا الأمل أن كل آثار الحرب الباردة ستزال تماما وأن أي عمل يتخذ لن يشكل عقبة تعترض طريق تعزيز التعاون الدولي الاقتصادي والتكنولوجي.

وقد فشلنا في أن نعتمد وثيقة ختامية بشأن بنود جدول الأعمال المعنون «دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة» في دورة السنة الماضية بسبب الخلافات المتعلقة بفقرات معينة. ومع ذلك، بفضل الجهود المشتركة لجميع الوفود، تمكنا من صياغة ورقة الرئيس، التي تعتبر بصفة عامة متوازنة ومعظمها مقبول من جانب جميع الأطراف. ويؤيد وفد الصين استخدام ورقة الرئيس كأساس لمداولات هذه السنة. ونأمل أن نتمكن من التوصل إلى توافق آراء بشأن وثيقة على هذا الأساس.

لدينا في هذه السنة بند جديد على جدول أعمالنا، وهو «نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١». إن مسألة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي محور تركيز الاهتمام الدولي. ولهذا من المهم أن تتداول الهيئة بشأن هذه المسألة وأن تحاول الخروج بمبادئ معينة في هذا الخصوص.

تتمتع كل البلدان بالحق المشروع في الدفاع عن النفس وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وجميعها من حقها الحصول على الوسائل والقدرات المشروعة لهذا الغرض والاحتفاظ بها. وفي نفس الوقت، من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين، ينبغي ألا تسعى البلدان إلى التسلح الذي يتجاوز الاحتياجات المعقولة للدفاع عن النفس. ولذلك إن نقل الأسلحة على الصعيد الدولي ينبغي أن يفضي إلى تعزيز قدرات الدفاع عن النفس للبلدان التي تتلقى تلك الأسلحة. وينبغي ألا يكون نقل الأسلحة هذا ضارا بالسلم والأمن في المناطق المعنية والعالم ككل، وألا يستخدم نقل الأسلحة كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة. لقد اتخذت الصين دائما موقفا مسؤولا وناضجا صوب عمليات نقل الأسلحة. وإن كميات الأسلحة التي تنقلها صغيرة وقد كانت دائما تتفق مع المبادئ السالفة الذكر. وتطلب الصين البلدان الأخرى إلى ممارسة نفس القدر من ضبط النفس.

ما فتئت الصين تعارض عمليات نقل الأسلحة غير المقيد في العالم. ومن الواضح أن العنصر الأساسي لحل هذه المشكلة يكمن في الإرادة السياسية لعدد صغير من البلدان التي تمتلك أشد الصناعات الدفاعية تقدما والتي تصدر أكبر كميات من الأسلحة. المبيعات الكبيرة الحجم من الأسلحة زادت تفاقم التوترات الإقليمية وعرضت للخطر السلم والأمن الإقليميين والدوليين في حقبة الحرب الباردة، التي لا تزال تركاتها باقية حتى اليوم. ومن المؤسف أنه حتى بعد الحرب الباردة لا تزال بلدان، متجاهلة تماما السلم والأمن الإقليميين والدوليين ومنتهكة انتهاكا صارخا الالتزامات التي تعهدت بها وفقا للاتفاقات الدولية، تصدر كميات كبيرة من الأسلحة إلى أقاليم أخرى بل وحتى إلى جزء من دولة أخرى ذات سيادة لمصالحها الخاصة ولبواعث خفية أخرى. وتطلب الصين إلى المجتمع الدولي بذل جهود مشتركة من أجل حث هذه البلدان على ممارسة ضبط النفس ووقف نقل الأسلحة غير المسؤول هذا.

وفي الوقت الحاضر، لا يزال نقل الأسلحة غير المشروع متفشيا وقد أصبح تهديدا خطيرا لوحدة واستقرار وأمن بعض البلدان. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء فوريا متضافرا للعمل بحزم وقوة لإيقاف نقل الأسلحة غير المشروع. لقد اتخذت الحكومة الصينية تدابير صارمة للرقابة على صادرات وواردات الأسلحة. فلا يسمح لأية منظمة أو لأي شخص بأن يصدر أو يستورد أسلحة دون إذن من الحكومة. والحكومة الصينية مستعدة للعمل مع البلدان الأخرى لاستكشاف السبل الكفيلة بتعزيز إجراءات المراقبة هذه، حتى يمكن القضاء الكامل على نقل الأسلحة غير المشروع - وهو جريمة تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين.

في الأسابيع الثلاثة المقبلة، ستتداول هذه الهيئة بشأن ثلاثة بنود على جدول أعمالها ووفقا لما هو مخطط ستعتمد وثائق بشأن بندين منها. ومن الواضح أن هذه مهمة صعبة وهامة. وسيتعاون وفد الصين بالكامل مع الرئيس وجميع الوفود الأخرى من أجل العمل على إنجاز هذه المهمة، حتى نقدم إسهاما في السلم والأمن الدوليين.

السيد نكورلو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى التي تكلمت فأهنئكم على انتخابكم بجدارة رئيسا لهذه الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وإننا نتطلع إلى الاختتام الناجح لهذه الدورة، تحت توجيهكم وقيادتكم القوية.

إن التطورات المثيرة الجارية في عمليتي نزع السلاح وتحديد الأسلحة بُعد مشجع من أبعاد النظام الدولي. إن إجراءات الوقف المؤقت السائدة بشأن

التجارب النووية وبدء المفاوضات الخاصة بمعاهدة حظر شامل على التجارب النووية قد أضافت زخما جديدا إلى قضية نزع السلاح.

وإننا نشعر بالسرور بصفة خاصة بأن نرى مؤيدا صلبا لمعاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية، السفير ميغويل مارين بوش، ممثل المكسيك، وهو يدير دفة اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. إن هذا الفصل الجديد، إذا رعيناه رعاية سليمة، يوفر لنا فرصة أخرى لتعزيز الاستقرار والأمن المشترك في العالم. ويأمل وفدي بإخلاص أن تعمل اللجنة المخصصة بدأب وبعجالة على إبرام معاهدة قبل مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥. وتهتم تنزانيا اهتماما فائقا بهذا الجانب لأننا نرى أن معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية خطوة أولى حرجة في تسهيل الامتثال الكامل لأحكام معاهدة عدم الانتشار.

إن نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين، بهدف إزالة الأسلحة النووية، بند آخر من البندين اللذين من المتوخى اختتامهما خلال هذه الدورة.

وبزوال تنافس الدولتين العظميين، أخلت الأنشطة الخفية والسرية الطريق أمام الوضوح المتزايد. ونتيجة لهذا، أعلن عدد من الزعماء العالميين، والعلماء والصحفيين صراحة واعترفوا أن الحرب النووية لا يمكن كسبها. ومهما كانت مزايا الحرب النووية الموجودة من قبل، فإنها لم تعد تستطيع أن تؤدي غرضا مفيدا في الحالة الراهنة. ويشكل هذا الاتجاه جانبا إيجابيا - وهو أن الحرب النووية لا ينبغي خوضها. وللأسف، لا تزال بعض البلدان لديها طموحات في إنتاج الأسلحة النووية، بينما لا يزال البعض الآخر لديه مخزون من هذه الأسلحة لا يستحق الاحتفاظ به للأغراض التي استحدث من أجلها.

في ضوء هذه الخلفية تنظر تنزانيا، بقلق بالغ، إلى الطريقة التي تتناول بها الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية البند الخاص بنزع السلاح النووي في هيئة نزع السلاح. وبينما يتطلع وفدي إلى اختتام هذا البند خلال هذه الدورة، نشعر شعورا قويا أنه قد آن الأوان لأن يبدأ المجتمع الدولي التفكير بجدية في ربط معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية وتمديد معاهدة عدم الانتشار باتفاقية الأسلحة النووية.

ورغم أن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تنص على ضرورة أن تواصل أطراف المعاهدة المفاوضات بحسن نية بهدف تحقيق نزع السلاح النووي الكامل نعتبر أن تلك المادة ليست محددة بما فيه الكفاية لأن تكون آلية سليمة لإزالة جميع الأسلحة النووية. ونظرا لأن هذه المادة موجودة، فإننا لم نشهد مضاعفة الأسلحة النووية - الكافية لتدمير العالم أكثر من عدة مرات فحسب - لكن البلدان واصلت استيراد كميات كبيرة من البلوتونيوم واليورانيوم المثرى لما يسمى بالأغراض السلمية، موجدة بذلك دولا أكثر من المحتمل أن تصبح نووية.

وبناء على ذلك من الحتمي استكمال المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار باتفاقية أكبر للهدف الوحيد المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في العالم.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن افريقيا تستعد الآن للانضمام إلى المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية في العالم وفقا لإعلان منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٤، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا. وهذا إنجاز عظيم في ميدان نزع السلاح النووي والإقليمي، لا سيما بالنسبة للقارة الافريقية، بالنظر إلى أن جنوب افريقيا كانت قد طورت ترسانات نووية في ظل نظام الفصل العنصري. ونطلب إلى المناطق الأخرى ذات الظروف المشابهة أن تحتذي بهذه الخطوة النبيلة سعيا إلى تكثيف الجهود العالمية صوب عالم أكثر أمنا واستقرارا.

وتلاحظ تنزانيا بأسف أنه لم يمكن في العام الماضي اختتام البند الخاص بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة بسبب الصراعات الجوهرية في المصالح بين الشمال والجنوب فيما يتصل بنقل التكنولوجيا ذات التطبيقات العسكرية. وما دام هذا البند يتطرق إلى مسائل معقدة وحساسة، يتعين على المزودين والمتلقين السعي إلى تسوية خلافاتهم والتوصل إلى توافق في الآراء لتنظيم نقل التكنولوجيا الحساسة. وحقيقة الأمر هي أن نهاية المواجهة الايديولوجية بين الشرق والغرب قد هيأت للعالم فرصة اغتنام الخطوات العظيمة المحرزة في ميدان العلم والتكنولوجيا للانتقال من تقليد انتاج الأسلحة الفتاكة إلى التوجه الذي تمس الحاجة إليه صوب التحرر الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ يدخل هذا البند عامه الرابع من مداولات هيئة نزع السلاح، فإننا على ثقة من أن الوفود بالرغم من خلافاتها ستغتنم التقدم الهام الذي أحرز في العام الماضي، بالعديد من الصياغات التوفيقية التي تمت الموافقة عليها أوليا، للتحرك قدما صوب إنجاز هذه المهمة الصعبة الماثلة أمامنا.

إن فشل اللجنة الأولى أثناء الدورة الأخيرة في التوصل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية أكد أسوأ مخاوفنا من أن الاتفاقية تفرض عقبات جدية أمام جهود البلدان النامية لحيازة المواد والتكنولوجيا لتطوير الصناعات الكيميائية. وما زلنا نصر على أن حيازة التكنولوجيا الصناعية للاستخدام السلمي من حق كل أمة، ونكرر ذكر أنه من الظلم، ومن غير الأخلاقي حقا، أن تقوم هيئات نزع السلاح في الأمم المتحدة بإعاقة التمتع بهذا الحق عن عمد. إن الاتفاقيات التي يتم التفاوض بشأنها تحت رعاية أجهزة الأمم المتحدة يفترض منها، بروح توفيقية، أن تيسر نقل التكنولوجيا إلى البلدان التي تحتاجها لا أن تعرقل هذا النقل. ومع ذلك، لا يزال الأمل يحدونا في أن تتوصل اللجنة التحضيرية في لاهاي إلى حل مرض لهذه المسألة الملحة لتهدئة مخاوفنا.

إن نقل الأسلحة التقليدية في عالم مملوء بالنزاعات الإقليمية والعرقية مسألة متزايدة الأهمية بالنسبة لصيانة السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ولقد تزايد الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر السنين تزايدا ملحوظا، مهددا نسيج الهدوء العالمي وتنميته الاجتماعية الاقتصادية. وبالرغم من عدم وجود نية لمناقشة هذا البند بالتفصيل أثناء هذه الدورة، فيكفي ذكر أن المسؤولية الجماعية شرط مسبق لمنع انتشار الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، من واجب الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تسيطر على سوق السلاح العالمي، أن تعزز نظم مراقبتها وتيقظها فيما يتصل بانتاج هذه الأسلحة ونقلها. ونتعهد بتقديم دعمنا المستمر لكم، سيدي، وللوفود الأخرى وتعاوننا معكم لكفالة نجاح هذه الدورة.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشعر ببالغ السعادة حقا لرؤية هذه الهيئة التي نعلق عليها أهمية كبرى تجتمع تحت رئاستكم القديرة، سيدي. ونعتقد أن هذه هي إشارة قوية على أن عملنا سيكون ناجحا.

كما أود أن أطلب من الوفد البرازيلي أن ينقل إلى السفير دي أراوخو كاسترو امتناننا على الأسلوب الفعال الذي أدار به مداولات الهيئة في عام ١٩٩٣.

(تكلم بالانكليزية)

إن هيئة نزع السلاح، بصفتها محفلا عالميا يسمح بمشاركة جميع البلدان الممثلة في الأمم المتحدة، تستجيب للمبدأ المقبول القائل بأن المسؤولية عن زيادة نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي لا يمكن حصرها في مجموعة صغيرة من البلدان الرئيسية. إن على جميع الدول حقا أن تضطلع بدور متميز وبناء بغية كفالة توازن العملية وقابليتها للإدامة. وإننا لندرك تمام الإدراك أن الطابع الديمقراطي للهيئة يعطي أهمية كبرى لوضع مبادئ توجيهية وتوصيات محددة وكذلك لتنفيذها العالمي. ولذا فإن حكم توافق الآراء، في الوقت الذي يتطلب فيه في أغلب الأحيان بحثا شاقا عن مجالات الاتفاق، يفيد بالفعل التطبيق النهائي للمبادئ التوجيهية والتوصيات التي تجسد القواسم المشتركة القائمة حاليا للوعي الجماعي والإرادة السياسية للمجتمع الدولي للدول.

ويشاطر الوفد النمساوي التقييم الإيجابي للمتكلمين السابقين فيما يتصل بالمفهوم الإصلاحي للهيئة. ونؤيد ترشيد جدول الأعمال والنظر المركز في عدد محدود من المسائل ذات الأولوية في ميدان نزع السلاح، وكذلك التحسين المستمر لأساليب عملها. وبإضافة بند جديد واحد إلى جدول أعمال هذا العام، خطت الهيئة خطوة أولى صوب تنفيذ قرار الدورة التنظيمية لعام ١٩٩٢ بتحريك جدول أعمالها صوب النهج المرحلي ذي البنود الثلاثة. ويبدو لوفدي أن هذا المفهوم المتمثل في تناول بند جديد كل عام في الوقت الذي تختتم فيه المداولات بشأن بند واحد بعد أن يكون مدرجا في جدول الأعمال ثلاثة أعوام مفهوم سليم كخطوة إضافية لترشيد العمل وتعزيز كفاءة الهيئة.

لقد علق المتكلمون السابقون على التقدم الأكيد لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف أثناء الفترة منذ نهاية الحرب الباردة. والاتفاقات العالمية والإقليمية الهامة بشأن نزع السلاح المبرمة أثناء الأعوام القليلة الماضية تؤذن ببدء منعطف في تاريخ مفاوضات نزع السلاح. إن ستارت الثانية ستزيل القذائف التسيارية العابرة للقارات ذات الرؤوس المتعددة، التي تعتبر عموما أشد فئات الأسلحة الاستراتيجية زعزعة للاستقرار؛ واتفاقية الأسلحة الكيميائية تنص على الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية في غضون عشرة أعوام؛ والمعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا لعام ١٩٩٠ واتفاق عام ١٩٩٢ الخاص بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا - ١ ألف يهدفان

إلى خفض الأسلحة والأفراد في المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال.

بيد أن إلقاء نظرة واحدة على الواقع السياسي، سواء أكان الصراع المأساوي الجاري في البوسنة والهرسك أو في رواندا، يفضي بنا إلى أن نسأل: هل أصبح العالم فيما بعد الحرب الباردة بالفعل أكثر أمنا، وبيئة أكثر استقرارا بالنسبة للجميع من نظام القطبين القديم الذي كنا قد تعودنا عليه والذي وضعت من أجله هياكل إدارية قابلة للتطبيق؟ من الواضح أن الإجابة على هذا السؤال هي «كلا».

ومن أجل الاستفادة بصورة كافية من الفرص التي أتاحتها فترة ما بعد الحرب الباردة، يتعين علينا وضع مفاهيم جديدة وتطوير مهارات أفضل للاستجابة للتحديات الحالية، والتي مردها التغيير الحاصل في طبيعة الصراعات والأخطار. لذلك فإن الصراع السابق فيما بين الكتلتين المتناحرتين في عالم ثنائي القطب لم يعد مسيطرا على تفكيرنا الاستراتيجي. وفي الحقيقة، يتعين على نظرية الصراع المعاصرة أن تراعي أن صراعات اليوم لم تعد ناجمة عن مصالح الكتلة المعادية. ولما كانت معظم الحروب الجارية حروبا محلية، أي صراعات داخل الدول، فقد تحول مفهومنا للخطر من التركيز على التهديدات الخارجية للسلامة الإقليمية إلى التركيز على القدرة الكامنة للتهديدات الداخلية على زعزعة الاستقرار، وهي السبب الجذري للصراعات المدمرة الجارية.

لقد اقتضت هذه التطورات توسيع مفهوم الأمن الدولي، الذي لم تعد تحدده المسائل العسكرية وحدها، بل أيضا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإثنية والبيئية وحقوق الإنسان والصلات المعقدة بين هذه المسائل. ان تفتيت الكتل الراسخة البنيان والمصالح الواضحة المعالم والبعد العالمي للتهديدات المتصورة حديثا للأمن الدولي، والطابع غير العسكري للكثير من أسباب الصراع تركت مجتمعة، في جملة أمور أخرى، تأثيرين عمليين عميقين على عملية نزع السلاح.

الأول، ان البيئة التقليدية للتفاوض على الاتفاقات بين مجالات المصالح المستقطبة سيتعين تعديلها وتكييفها مع احتياجات عالم أكثر اختلالا بكثير ويضم لاعبين جددا كثيرين؛ والثاني، ان تغير المصالح وانقسام الصراعات والتهديدات يتطلب تعاونا عالميا جديدا بين جميع البلدان لتعريف المصالح الأمنية المشتركة.

إن هيئة نزع السلاح في وضع - ربما كان فريدا - يجعلها قادرة على الرد على التحديات الجديدة المتصلة بهيكلها وعملها. وبالتالي، فإن المبادئ التوجيهية والتوصيات المعتمدة المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية ستيسر التوصل إلى تدابير لبناء الثقة والأمن، التي لا يمكن المبالغة في أهميتها، خاصة في ضوء الطابع الجديد للصراعات. إن المبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن النهج الإقليمية تجاه نزع السلاح تؤكد على الاعتراف المتزايد بالعلاقة المترابطة بين الجانبين العالمي والاقليمي داخل إطار الأمن العالمي، علاوة على أهمية الجهود الاقليمية بالنسبة لاستقرار وتوازن القوات العسكرية، كما تدل على ذلك الجهود الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومحفل الأمن التابع له ومقره فيينا.

إن البنود الثلاثة الواردة في جدول أعمال هذه السنة لها أهمية متساوية. فالفريق العامل الأول، الذي عهدت إليه ولاية الانتهاء، خلال هذه الدورة، من مداولاته بشأن «عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية»، سيعالج مسألة لن تفتر أهميتها. إن إبرام اتفاقية ستارت-٢، والمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية، والمفاوضات المقبلة بشأن فرض حظر على انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية ينبغي أن تسهل إحراز التقدم في هذا الفريق العامل. وستكون المداولات متأثرة أيضا بمسألة عدم الانتشار، التي أبرزت العملية التحضيرية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ طابعها المعقد. وفي هذا الصدد يرحب وفد بلادي، شأنه شأن الوفود الأخرى، بانضمام بيلاروس وكازاخستان وجورجيا إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، ويأمل في أن تفعل أوكرانيا نفس الشيء وفاء منها لالتزاماتها بموجب بروتوكول لشبونه. ونحث بقوة أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لنظام ضمانات معاهدة عدم الانتشار، وأن تسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشآتها النووية.

لا يزال تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، وتعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والابرام المبكر لمعاهدة شاملة لحظر التجارب مسائل ذات أولوية بالنسبة للنمسا. فهذه المسائل، بالإضافة إلى حظر انتاج المواد الانشطارية ومسألة «ضمانات الأمن السلبي» تشكل صفقة مركبة من

المصالح المتباينة. ومن أجل التوصل إلى اتفاق حول مسألة نزع السلاح النووي، سيتعين على الفريق العامل الأول أن يولي اهتماما متوازنا لمختلف جوانب هذه المسألة.

من المتوقع أن يستكمل الفريق العامل الثاني، في هذه السنة الرابعة من المداولات، النظر في البند المعقد «دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة». ونحن نرحب في هذا الصدد بورقة الرئيس غير الرسمية، التي توجز المشاورات التي عقدت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ولئن كانت تعبر عن المرحلة الحالية التي وصلت إليها المداولات، فإنها تقترح أيضا صيغا بديلة قد تساعد على سد الفجوة في الاختلافات المتبقية. وأن التطورات التي حدثت منذ دورة العام الماضي، مثل نظر مؤتمر نزع السلاح في المسائل المتصلة، وتقرير فريق الخبراء المعني بالتحقق، والقرارين المتخذين في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة عن الموضوع، قد تؤثر على عملنا هذه السنة.

وسيتناول الفريق العامل الثالث البند الجديد المعنون «نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع الإشارة بوجه خاص إلى القرار ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١»، وهو بند يعلق عليه وفد بلادي أهمية خاصة. وأن النمسا، اقتناعا منها بأن تكديس الأسلحة التقليدية المفرط والمزعزع للاستقرار وانتشارها بلا حدود يمثلان تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين، أيدت إدراج هذا البند في جدول أعمال هيئة نزع السلاح. ونحن نأمل أن تضع المداولات الأولية حول هذا البند في هذه السنة كما تم الاتفاق عليه، أساسا صلبا للعمل خلال الدورات المتبقية.

في الختام، أود أن أضيف اقتراحا تنظيميا. لدي بحثنا لبرنامج العمل والاستخدام الأمثل للوقت المخصص للدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤ ينبغي لنا أن نراعي الجوانب الكمية علاوة على الجوانب النوعية لاستخدام الوقت. فبينما تضاعف الجلسات المتوازية الوقت المتاح، فإنها تسبب مشاكل كبيرة لجميع الوفود. فالوفود الصغيرة عليها أن تقرر أي الجلسات لن تتابعها، والوفود الكبيرة، التي سيقوم بتمثيلها في الأفرقة العاملة المتوازية أعضاء مختلفون من هذه الوفود، تواجه عادة مشاكل تبادل المعلومات. ويبدو أنه ثبت عدم جدوى ذلك في المرحلة الأخيرة من الصياغة على الأقل في أحد الأفرقة العاملة في السنة الماضية. ولذلك، يرحب وفد بلادي ببرنامج العمل المنقح، كما اقترحه علينا المكتب، للاسبوع الأول من هذه الدورة، ونأمل أن يستمر الحفاظ على نمط الاجتماعات التالية للأفرقة العاملة خلال الأسابيع المتبقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أرحب بالكلمات التي اختتم بها ممثل النمسا خطابه بشأن إعادة تنظيم أعمالنا وترشيدها. لقد فعل المكتب ما استطاع بمشاركة من ذلك الممثل، وآمل أن نتمكن من الالتزام ببرنامجنا الجديد، وهو برنامج أكثر اعتدالا. وينبغي أن يكون ذلك مصدر سرور لجميع الوفود، لاسيما الوفود الصغيرة، مثل وفده ووفدي.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود، بالنيابة عن وفد بلادي، أن أعرب عن تهاني لكم، سيدي الرئيس، باعتباركم صديقا عزيزا، علي ولبقية أعضاء المكتب المنتخبين لدورة عام ١٩٩٤ لهيئة نزع السلاح.

وأود أن أبدأ بياني بالإشارة إلى البند المعنون «عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية». إننا نقدر ورقة العمل التي عممها وفد أوكرانيا المزمع أن تكون إطارا للاستنتاجات والتوصيات المحتملة في هذا الميدان. وستختتم هيئة نزع السلاح هذا العام نظرها في هذا البند، الذي سيقتضي مداه وتعقيده منا أن نحاول تجميع التيارات والأحداث في هذا المجال، التي أسهم عدد منها إسهاما إيجابيا في التطور الدينامي للعلاقات الدولية.

إن التقدم الكبير الملموس الذي أحرزته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في السنوات الأخيرة بشأن اتفاقات لخفض الأسلحة النووية اعترف به المجتمع الدولي في القرار ٧٥/٤٨ باء، الذي اتخذ دون تصويت في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي.

لقد تولى مؤتمر نزع السلاح، من جانبه، إجراء المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وهو أحد الأهداف ذات الأولوية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد ألزمت الأرجنتين نفسها بالمشاركة النشطة في المفاوضات الجارية في جنيف. وفضلا عن ذلك، سيشارك فنيون من بلدي في أنشطة فريق خبراء الاهتزازات.

إن المنطقة التي تقع بلادي فيها تسير بشكل يبشر بالنجاح صوب الإنفاذ الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو،

التي ستحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا سيكون إنجازا تاريخيا.

وفي أعقاب تصديق برلماننا على المعاهدة في العام الماضي، قدمت الجمهورية الأرجنتينية صك التصديق ذا الشأن في شهر كانون الثاني/يناير الماضي إلى حكومة المكسيك، البلد المودع لديه.

ومن الجدير بالذكر أن التزام الأرجنتين النشط بمنع الانتشار يبرهن عليه أيضا اتفاق الضمانات الرباعي بين الأرجنتين والبرازيل والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للمحاسبة والرقابة على المواد النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد صدق بلدي على الاتفاق في الوقت الحسن.

إن الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للمحاسبة والرقابة على المواد النووية هيئة هامة تعمل بطاقة تشغيلية كاملة في ريو دي جانيرو. وعن طريقها، يجري تشغيل وتنفيذ جميع ضمانات النظام المشترك للمحاسبة والمراقبة.

وإن الخطوات التي اتخذها بلدي في مجال عدم الانتشار كانت جميعها مقدمة لإعلان الرئيس كارلوس منعم الرسمي لقراره بإنضمام الجمهورية الأرجنتينية في المستقبل القريب إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي مجال آخر، أود أن أسجل قلقنا بشأن امكانية انتشار أسلحة التدمير الشامل في بعض الأماكن.

إن على جميع الدول المسؤولية والالتزام بالإسهام في عملية تخفيف حدة التوترات الدولية وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ولهذه الأسباب، نعتبر أن أنظمة عدم الانتشار ينبغي دائما أن تحترم وتعزز وتحسن ويوسع نطاقها.

ويعلق بلدي أهمية كبيرة على التطبيق والمراعاة التامين للاتفاقات الدولية وسائر الالتزامات التي تتحملها الدول بحرية، وبخاصة اتفاقات الضمانات الشاملة التي تنضم إليها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعدم احترام تلك الالتزامات يهدد بالخطر الاستقرار العالمي والاقليمي.

وبلدي - انطلاقا من موقف واضح بالالتزام النشط بسياسة عدم الانتشار - أيد الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم ٢١ آذار/مارس، لحث جمهورية كوريا الديمقراطية على السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام فورا وبشكل كامل بجميع أنشطة التفتيش المطلوبة والامتثال بالكامل لاتفاق ضماناتها. وذلك النداء أكد مرة أخرى في البيان الذي أصدره مجلس الأمن يوم ٣١ آذار/مارس، الوارد في الوثيقة S/PV.3357. ونأمل أن يحترم رأي المجتمع الدولي.

هذا العام، وللمرة الأولى، ستتناول هيئة نزع السلاح موضوع نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء. وقد تجسد الاتجاه إلى مزيد من الوضوح في نقل الأسلحة على الصعيد الدولي في إنشاء سجل للأسلحة التقليدية تحت رعاية الأمم المتحدة، وهو أمر تؤيده بلادي تأييدا تاما.

إن تقديم المعلومات عن الأمور العسكرية يسهم في تهيئة مناخ يتسم بثقة أكبر بين الدول، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، ويخفف حدة الريبة والاستياء، وبشكل عام ويقلل فرص نشوب صراعات.

إن تعزيز الوضوح في نقل الأسلحة يقع في سياق أشمل لما يسمى تدابير بناء الثقة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن بلادي استضافت في الشهر الماضي تجمعا من خبراء حكوميين معنيين بالأمن وتدابير بناء الثقة، عقدته منظمة الدول الأمريكية. وفي ذلك الاجتماع، درسوا من بين بنود مدرجة في جدول أعمالهم، آخر ما أحرز من تقدم في مجال تدابير بناء الثقة في إطار الأمم المتحدة.

في دراسة مسألة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي يجب أن نضع في الاعتبار أن حق الدول في الاحتفاظ بقوات مسلحة بغرض الدفاع، وفي إمدادها بالمعدات الضرورية، أمر متأصل بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصا المادة ٥١. ونعتبر أن تلك الاحتياجات الدفاعية ينبغي أن تكون متفقة بالكامل مع صيانة السلم والأمن الدوليين والاستقرار الإقليمي. ومن الواضح أنه يجب علينا عند تناول هذه المشكلة أن نحقق توازنا مناسبا ليس فقط فيما بين الاعتبارات ذات الطبيعة العسكرية أو الأمنية الصرفة فحسب ولكن أيضا فيما بين تلك المتعلقة بالتجارة والاقتصاد.

فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها منظمتنا، نعتبر من الأمور الأساسية أن يكون هناك امتثال صارم لحالات الحظر على توريد الأسلحة المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن. وحالات الحظر هذه، التي يعد الامتثال لها إلزاميا على جميع الدول، تميل إلى تخفيف حدة الصراعات وتساعد على البحث عن السلام.

وللسبب نفسه، ورغبة في دعم الاستقرار والسلم الدوليين، نعتبر أن فرض القيود على نقل الأسلحة إلى مناطق التوتر ضروري. إن تلك التدابير وقائية في طبيعتها إذ تعمل مباشرة على وقف نشوب

أو تصعيد الصراعات. وكهدف ممكن في معالجة هذا الموضوع، يمكن لهيئة نزع السلاح، في رأينا، أن تحاول تحديد هوية معايير أو مبادئ توجيهية لنقل الأسلحة التقليدية.

وعلى جبهة أخرى، نفهم شواغل البلدان التي تنذر من الأخطار المزعزعة للاستقرار التي يسببها الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونحن نفهم عبارة «الاتجار غير المشروع بالأسلحة» على أنها تشير إلى التهريب الذي يحدث بما يتعارض مع أحكام القانون الوطني أو الدولي. وفي هذا السياق، نشعر بالامتنان لوفد كولومبيا لتقديمه الوثيقة A/CN.10/184، التي ستكون موضوع دراسة وتحليل مفصلين في الفريق العامل ذي الصلة.

وفيما يتعلق بمسألة التكنولوجيات الحساسة والمواد العسكرية، تنظم الجمهورية الأرجنتينية نقلها وفقا للاتفاقات التي هي طرف فيها وعن طريق الأنظمة التي تتطلب تصريحا مسبقا بتصديرها. وبمقتضى مرسوم مؤرخ في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢، أنشأت الأرجنتين نظاما صارما للرقابة على المبيعات الخارجية للمواد والمعدات والتكنولوجيا والمساعدة الفنية والخدمات المتعلقة بالأسلحة النووية وبالقذائف، وكذلك المواد الكيميائية التي يمكن استخدامها في انتاج أسلحة التدمير الشامل. والمرسوم، الذي يوجد نصه في الوثيقة A/47/371/Add.2، قام وفد بلادي بتوزيعه بسرعة. وتلك المجموعة من الأنظمة أدت إلى إنشاء هيئة لمراقبة الصادرات الحساسة والمواد العسكرية، تعمل الآن بكامل طاقتها.

ونعتقد أنه في أعقاب المناقشة البناءة في هيئة نزع السلاح في الدورات الأخيرة، ينبغي أن نبذل كل جهد ممكن لوضع تقرير موضوعي بشأن البند «دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة». لقد عرفت مواقف جميع البلدان بالقدر الكافي، وتبقى أمامنا مهمة تحديد هوية الجوانب النهائية لقائمة بالمبادئ التوجيهية والتوصيات التي يمكن إرسالها إلى الجمعية العامة للنظر فيها. ووفد بلادي راغب دائما في التعاون في تلك الجهود.

إننا نشعر بأن العلم والتكنولوجيا أداتان يمكن أن يكون لهما أثر إيجابي على الأمن الدولي، وبخاصة عندما يرتبطان باتفاقات بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح نافذة المفعول تماما ومطبقة تطبيقا تاما. وإن وجوه التقدم العلمي والتكنولوجي لها تطبيقات محددة في تحويل الصناعات العسكرية إلى استخدامات مدنية وكذلك في التحقق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سائر أعضاء المكتب.

السيد لي سونغ جين (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أعرب لكم عن تهانينا الخالصة على انتخابكم رئيسا لهذه الهيئة الهامة. وإن وفدي لواثق من أنه بفضل مواهبكم المرموقة وخبرتكم الدبلوماسية الثرية سوف توجهون بنجاح أعمال الهيئة في دورتها الحالية نحو تحقيق النتائج المنشودة. ونهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين.

بانتهاء الحرب الباردة تتزايد آمال وتوقعات الشعوب فيما يتعلق بنزع السلاح والسلم. وهناك علامات تبشر بإحراز تقدم ايجابي في جهود المجتمع الدولي من أجل نزع السلاح. إلا أن المواجهة العسكرية والسياسية لا تزال قائمة، وإنتاج ووزع كمية كبيرة من أسلحة التدمير الشامل لا يزالان مستمرين. وهذا يبين أن المجتمع الدولي لا يزال أمامه طريق طويل في هذا المضمار.

يتمنى وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للدورة الحالية لهيئة نزع السلاح أن تختتم جهودها من أجل إصدار توصيات ومبادئ توجيهية قيمة من أجل تعزيز عملية نزع السلاح النووي وسد الفجوة القائمة في ميدان نزع السلاح النووي.

ويعتقد وفدي أن المسألة الأكثر إلحاحا في الوقت الراهن والتي ينبغي حلها في ميدان نزع السلاح والسلم هي القضاء الكامل على المخزون الكبير من الأسلحة النووية على الكرة الأرضية. ويعتبر نبذ الأسلحة النووية بالكامل مسألة ذات أهمية حيوية تتعلق بمصير الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وشعوبها. وقد ظلت مسألة نزع السلاح النووي مسألة ملحة للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي في جهوده من أجل نزع السلاح منذ بدء ظهور الأسلحة النووية.

ومنذ وقت مبكر يعود الى دورة ١٩٩٢، أعرب وفدي عن وجهات نظره بشأن البند المعنون «عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن

الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية». وإننا نرى أن المسألة ذات الأولوية في تسهيل عملية نزع السلاح النووي هي أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن توضح بجلاء رغبتها في القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية وينبغي أن تضع جدولا زمنيا في هذا المضمار.

إن الحظر الشامل والكامل للتجارب النووية مسألة ينبغي حلها في ميدان نزع السلاح النووي، وهذا أمر ضروري لمنع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، يعتقد وفدي أن اللجنة المخصصة التي شكلها مؤتمر نزع السلاح ستختتم مفاوضاتها بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل عام ١٩٩٥.

تطالب البلدان النامية بالإجماع بأن تتخلى الدول الحائزة للأسلحة النووية عن العقيدة البالية التي تبرر بها امتلاك الأسلحة النووية كأداة ردع للحرب وأن تقدم ضمانات قانونية بأنها لن تستخدم الأسلحة النووية ولن تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويرى وفدي أن جميع الأسلحة النووية الأجنبية الموزعة في أقاليم أخرى، وبصفة خاصة في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، تحت ذريعة الردع ضد الحرب، يجب سحبها دون قيد أو شرط.

وقد كانت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتوقع أن تسهم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عملية نزع السلاح النووي وفي إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومع ذلك، وعلى عكس توقعاتها، حتى بعد إنشاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد استمر انتاج الأسلحة النووية وطور جيل جديد من الأسلحة النووية، وتزايد عدد الرؤوس النووية عدة أضعاف.

لقد طلبت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تجرى التعديلات اللازمة لتصحيح اللامساواة التي تنطوي عليها معاهدة عدم الانتشار في مؤتمر استعراضها المقبل لعام ١٩٩٥. وفي هذا السياق، يعتبر وفدي ان الغرض الأساسي والأحكام الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تعبر عن المطالب المتصلة بالقضاء على جميع الأسلحة النووية، وحظر جميع صادرات المواد الانشطارية للأسلحة النووية، وتقديم ضمانات قانونية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد دول حائزة للأسلحة النووية. ومن ثم، ستتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية التزامات متساوية بموجب معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي سيقدم إسهاما عمليا في تعزيز عملية نزع السلاح النووي.

إن البند المعنون «دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة» يكتسي أهمية خاصة اليوم. ومن الضروري، في ظل الحالة التي يستغل فيها استخدام نجاح العلم والتكنولوجيا لأغراض عسكرية، أن نقدم توصيات ومبادئ توجيهية بشأن دور العلم والتكنولوجيا في أبكر وقت ممكن. ورغم التغييرات الجديدة في العلاقات الدولية، فإن الانجازات العلمية والتكنولوجية وكميات كبيرة من الموارد يساء استخدامها في سباق التسلح ولإنتاج وسائل الحرب، مما يهدد بقاء الإنسانية، بينما لا تزال هناك آليات دستورية بالية، من مخلفات الحرب الباردة، تعرقل تبادل العلم والتكنولوجيا على الصعيد الدولي. وينبغي أن يجري الاستخدام الرشيد للنتائج القيمة للعلم والتكنولوجيا والرفاه الاجتماعي الذي تحققه البشرية لأغراض التنمية الاقتصادية السلمية ورفاه الشعوب.

لقد أنشأ المجتمع الدولي نظاما للشفافية في مجال الأسلحة على الصعيد الدولي وكان يتوقع أن هذا النظام سيسهم في بناء الثقة. ومنذ إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية فإن الصادرات من الكميات الكبيرة من الأسلحة الحديثة لم تنخفض، ولا تزال التكنولوجيا الخاصة بإنتاج الأسلحة المتطورة تنقل على الصعيد الدولي. وهناك قلق بالغ إزاء ان السجل يزيد من تشجيع سباق التسلح بدلا من تحقيق هدف بناء الثقة.

ويرى وفدي أن سجل الأسلحة التقليدية ينبغي أن يطور أكثر بحظر جميع صادرات الأجهزة العسكرية والأسلحة ونقلها، ولا سيما في المناطق التي تكون فيها المواجهة السياسية والعسكرية خطيرة. وينبغي أن يتضمن السجل أيضا قائمة بجميع الأسلحة الأجنبية والأسلحة النووية الموزعة في بلدان أخرى.

لقد ذكرت بعض الوفود في بياناتها «المسألة النووية» في شبه الجزيرة الكورية. ويود وفدي أن يوضح مرة أخرى موقف حكومتي في هذا السياق. إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بالنظر الى رغبتها المخلصة في تحقيق حل تفاوضي للمسألة النووية بأي ثمن، قد نفذت بأمانة التزاماتها وفقا للاتفاقات المبرمة. لقد استقبلت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مفتشين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وزودتهم بجميع أشكال التعاون الايجابي حتى

يمكنهم القيام بالتفتيش، بما يكفي للحفاظ على استمرار الضمانات وفقا للاتفاق المبرم في ٢٥ شباط/فبراير من هذا العام في نيويورك بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية.

ومع ذلك، سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى ايجاد خلاف لا مبرر له، بادعائها أن نتيجة التفتيش لم تكن مرضية. بل وقد نقضت بعد ذلك اتفاق نيويورك.

إننا نرى أنه من الضروري الإشارة الى مجرى الاتصالات على مستوى العمل المعقودة أكثر من ١٠ مرات فيما بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك. وخلال هذه الاتصالات، سلمت الولايات المتحدة بأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لها مركز خاص بموجب معاهدة عدم الانتشار، ووافقت على إجراء تفتيش محدود، وليس تفتيشا روتينيا أو مخصصا، بالتراجع عن إصرارها المسبق فيما يتعلق بإجراءات التفتيش تنفيذا لاتفاق الضمانات. وبالاضافة الى ذلك، لقد سلمت بأن الاتصال على مستوى العمل فيما يتعلق بتبادل المبعوثين الخاصين الذي بدأته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قد توقف نتيجة لخطأ الجانب الكوري الجنوبي ووافقت على استئناف الاتصالات على مستوى العمل بالتراجع عن إصرارها المسبق بخصوص تبادل المبعوثين الخاصين. وعلاوة على ذلك، وافقت الولايات المتحدة على دورة ثالثة من المحادثات، تعقد في ٢١ آذار/مارس في جنيف، مع توضيح أنه إذا قبل تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن المحادثات ستبدأ دون الإشارة الى نتيجة التفتيش.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة اتفقت مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الخطوات التي يتعين اتخاذها في إجراء افتقارا الى الثقة من خلال عدم قيامها بما كان يتعين عليها أن تقوم به وعكست الاتفاق في نهاية المطاف. وهذا الأمر لا يمكن تبريره بأي طريقة قانونية أو أخلاقية. وذلك لا يمكن تفسيره إلا بأن الولايات المتحدة لا تنوي حل المسألة النووية عن طريق التفاوض لكنها تحاول أن تستغل المحادثات لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويبدو أن الولايات المتحدة اعتقدت أن عقد الجولة الثالثة من المحادثات من شأنه أن يفضي الى فشل جهودها الرامية الى خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بناء على ذلك، حاولت الولايات المتحدة بعدئذ أن تستغل اسم مجلس الأمن للنهوض بسياسة الخنق التي تنتهجها.

لقد أعلنت الولايات المتحدة عن استئناف المناورات العسكرية «روح الفريق» وهي تنشر الآن قذائف باترويت في كوريا الجنوبية وترسل أسلحة مضادة للطائرات الى البحر القريب من شبه الجزيرة الكورية. بذلك أكمل وكشف سيناريو الحرب الذي أعده العسكريون في الولايات المتحدة .

من الناحية التاريخية، بررت الولايات المتحدة العمل العسكري عن طريق الاعلان عن «حل دبلوماسي» قبل شن العدوان. ويتضح على نحو متزايد أن موافقتها على إجراء محادثات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعلى اتخاذ خطوات متزامنة، فضلا عن الاعلان عن البيان المشترك، لم تكن إلا حيلة مخادعة لتبرير القيام بعمل عسكري. والتطورات المقبلة في الحالة الخطيرة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية لن تعتمد على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بل على الولايات المتحدة.

إن مسألة صناعة الطاقة النووية السلمية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي الصناعة التي طورت قبل ٣٠ عاما، تتناولها الولايات المتحدة الآن لأنها تريد ذريعة لوضع قوات أمريكية في كوريا الجنوبية بعد انتهاء الحرب الباردة. وفي الوقت نفسه، إن صون وتعزيز قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية هما نتيجة الاستراتيجية الأمريكية القاضية بزيادة تأثيرها في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والسيطرة عليهما، وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

يجب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن سياسة استغلال القوة لاعتبارات سياسية، وهي من آثار الحرب الباردة، وأن تسحب قواتها من كوريا الجنوبية عندما تسحب بصورة آلية أسلحتها النووية الموزوعة هناك. إذن أن انسحاب قوات الولايات المتحدة، والمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية أمران لا ينفصلان.

لو توجد بلدان غربية أخرى تهتم صادقة بتعزيز نظام عدم الانتشار، لكان ينبغي لها ألا تحاول أن تضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للانسحاب من المعاهدة عن طريق دعم سياسة الولايات المتحدة الرامية الى خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ بدلا من ذلك، ينبغي لها أن تشجع

على ايجاد حل للمسألة النووية وأن تدعمه من خلال إجراء محادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

إن الضغط لا يمكنه أبدا أن يكون الحل. فإذا كان لدى الولايات المتحدة نية صادقة بحل المسألة النووية عن طريق التفاوض، ينبغي لها أن تزيل تهديدها النووي وأن تتخلى عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال سحب قواتها وأسلحتها النووية.

إن عزيمتنا وسياستنا الراسختين تقضيان بالاستجابة للحوار بالحوار وللقوة بالقوة. وسياستنا الثابتة تقضي بتسوية المسألة النووية بالوسائل السلمية. إننا لن نعارض تسوية المسألة النووية عن طريق المفاوضات اذا أنهت الولايات المتحدة حملة الضغط الدولية التي تشنها وأعادت إرساء الأسس لإجراء محادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

السيد شيريلا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفد بلدي سرورا عظيما أن يهنئكم بحرارة، سيدي، على توليكم المنصب الهام، أي منصب رئيس دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٤. ونتوجه أيضا بأفضل تمنياتنا لأعضاء المكتب الآخرين. ونرحب بسرور بالسيد دافينيتش، المدير بالانابة لمركز شؤون نزع السلاح، فضلا عن الممثلين الآخرين للأمانة العامة. ويود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر الخاص الى السفير دي أراوخو كاسترو ممثل البرازيل على الطريقة التي وجه بها عمل الهيئة في عام ١٩٩٣، وأؤكد لكم على التعاون الكامل للوفد الروماني معكم.

(تكلم بالانكليزية)

مما هو معترف به عموما أنه على الرغم من التحديات الجديدة التي نألفها جميعا، يوفر السياق الدولي العام لنا فرصا جديدة لتطوير حوار شامل وبناء في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. والمتوقع أن تستغل محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف هذه الفرصة استغلالا سليما. والدورة الحالية للجمعية العامة، لا سيما مناقشات اللجنة الأولى والقرارات المتخذة بتوصية منها، وفّرتا تحليلا هاما ومبادئ توجيهية مفيدة في هذا المجال. ولقد أكدت الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة أكثر من أي وقت مضى على الاتصال الوثيق بين الأمن الدولي بصفته سبب وجود المنظمة العالمية وتحديد الأسلحة ونزع السلاح بصفتهما وسيلة لمواصلة هذا المسعى. وتحديد الأسلحة ونزع السلاح ليسا إلا عنصرين في المفهوم الشامل الأوسع للاستقرار والأمن الدوليين.

واليوم، في أعقاب انحلال الهيكل ذي القطبين وانتهاء الحرب الباردة، لم يعد العالم يواجه الحاجة الى تثبيت حالة المواجهة النووية. إلا أن الاستقرار أصبح هدفا أكثر تعقيدا بالنظر الى أنه يتعين السعي الى تحقيقه في مجموعة من السياقات المحددة. وإن تكامل تحديد الأسلحة ونزع السلاح ضمن الأمن الدولي، على الصعيدين الاقليمي والعالمي معا، ينسجم تماما مع منط ق العصر وإحياء الأمم المتحدة وفقا لرسالتها الطبيعية، وتزايد دور الجمعية العامة وخصوصا مجلس الأمن، وتعزيز مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وهياكل اقليمية أخرى تؤكد على الهيمنة المتزايدة للعامل السياسي على العامل العسكري.

وفي هذا الاطار، يجدر ذكر الاهتمام الذي أعربت عنه بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، بما في ذلك رومانيا، بقبولها في منظمة حلف شمال الأطلسي وخطة «الشركة من أجل السلم» الأخيرة التي ينظر اليها بوصفها مرحلة أولية تفضي الى العضوية الكاملة في الحلف. ورومانيا كانت الأولى في الانضمام رسميا الى «الشراكة من أجل السلم» في كانون الثاني/يناير، مسجلة بذلك مرحلة جديدة في دمجها في الهياكل الأوروبية - الأطلسية.

إن التغيرات الأساسية في المفاهيم الاستراتيجية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وفرت أساسا صلبا للتطورات الهامة التي حدثت بالفعل في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. واتفاقات المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الرامية الى ازالة الأسلحة الاستراتيجية جعلت التهديد النووي يتضاءل الى حد كبير. ونحن نتطلع قدما نحو تحقيق تقدم عاجل صوب التنفيذ الكامل لالتزامات المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، بما في ذلك بروتوكول لشبونة.

إن إبرام اتفاقية الاسلحة الكيميائية أثبت الدور الذي لا غنى عنه لمساعي نزع السلاح المتعددة الأطراف في فترة ما بعد الحرب الباردة. وبوسع هذه الاتفاقية أن توفر نموذجا لاتفاقات أخرى على نزع السلاح. ورومانيا تزمع على انهاء عملية التصديق على الاتفاقية قبل نهاية هذا العام، وعلى أن تنضم الى جميع المساعي المشتركة الرامية الى جعلها اتفاقية عالمية. كذلك أحيط علما في السنتين الأخيرتين بالنتائج المؤاتية في تحسين وتعزيز النظام بموجب اتفاق هام آخر على نزع السلاح، أي اتفاقية الاسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢. ولقد شاركت رومانيا بفعالية في

الجهود، بما في ذلك الجهود التي بذلت على صعيد الخبراء، الرامية الى تعزيز آلية التحقق التابعة للاتفاقية وبالتالي تحسين تنفيذها وفعاليتها.

وفيما يتصل بموضوع فترة ما بعد الحرب الباردة، أحرز تقدم هام أيضا في مجال نزع السلاح التقليدي. فقد حددت المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا مستوى أدنى إلى حد كبير من الأسلحة لكل بلد من البلدان الأوروبية. ونحن نرحب بإكمال المرحلة الأولى من تخفيضات الأسلحة. ولا يزال التنفيذ الكامل لهذه المعاهدة وسلامتها ضروريان لاستقرار وأمن أوروبا.

وفي الوقت نفسه، أثبتت تدابير بناء الثقة أنها تدابير ممهدة لتدابير نزع السلاح. فقد أسهمت الاتفاقات المبرمة مثل وثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ ومعاهدة السموات المفتوحة لعام ١٩٩٢ إسهاما كبيرا في مسائل مثل الوضوح والقدرة على التنبؤ وإدارة الأزمات.

وفيما يتعلق بجدول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح في المستقبل، فلا بد أن يشكل عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل والمراقبة الصحيحة على الأسلحة التقليدية مسألتين ذواتي أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي في السنوات القادمة. ولا بد أن تضطلع اتفاقات تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف التي تبرم في المستقبل ونظم مراقبة التصدير وغيرها من النظم مثل نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف بأدوار رئيسية في كبح جماح انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتقليدية المتطورة ونظم الإيصال. وستنضم رومانيا إلى البلدان المهتمة الأخرى لتعزيز ووضع تدابير جديدة لمراقبة انتشار الأسلحة ومنعه بصورة أفضل، وبصفة عامة لإدخال التحسينات على استراتيجية عدم الانتشار. وتشارك رومانيا بنشاط في عدد من المجموعات والنظم التي تستهدف وضع رقابة مسؤولة على انتشار الأسلحة. وقد التزمت حكومتي علنا بالامتثال للمبادئ التوجيهية في هذه النظم الدولية ولروحها؛ وهي تضع الآن نظما وتشريعات وطنية مختصة.

إن لب نظام عدم الانتشار العالمي ما زال يتمثل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي يعززها نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظم مراقبة التصدير الوطنية. ونظرا للعدد الكبير جدا من الدول التي انضمت في الآونة الأخيرة فقد بلغ عدد الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ١٦٠ دولة، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وستقرر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ما يلي في العام المقبل:

«استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى أو تمديدها لفترة أو فترات محددة جديدة». (قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د - ٢٢)، المرفق، المادة العاشرة، الفقرة ٢).

وإن احتمالات تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى يتوقف على ما إذا كانت معاهدة عدم الانتشار تحقق أهدافها أم لا. أساسا، تم تحقيق هدفين من الأهداف الرئيسية - وهما تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتشجيع نزع السلاح النووي. كما تحققت نتائج إيجابية بشأن الهدف الرئيسي الثالث من أهداف معاهدة عدم انتشارالأسلحة النووية - وهو منع انتشار الأسلحة النووية. وتعتقد رومانيا اعتقادا راسخا بضرورة استمرار نفاذ معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى ودون شروط بعد عام ١٩٩٥. ومما يشكل أهمية كبيرة في هذا الصدد الاستفادة من الفرصة المتاحة للمضي قدما صوب إنهاء سباق التسلح النووي وإجراء تخفيض أكبر في جميع الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف وإبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية، وهو موضوع يحظى الآن باهتمام خاص في مؤتمر نزع السلاح.

ومن المجالات الهامة في المستقبل تحديد الأسلحة التقليدية ومسألة الوضوح في التسلح التي تشكل تحديا، ويرمي الوضوح إلى احتواء ومنع تكديس الأسلحة المزعزع للاستقرار في أجزاء مختلفة من العالم. وكما ذكر رئيس رومانيا في حزيران/يونيه الماضي في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح، فإن الجوانب الإجمالية للوضوح في التسلح يمكن تنظيمها من خلال معاهدة دولية تطبق عالميا وتحدد المعايير والإجراءات وتضع آلية مختصة للتنفيذ. ويمكن لمبادئ توجيهية متفق عليها كمدونة سلوك دولية أن تكون خطوة أولى في هذا الاتجاه.

إن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عنصر هام من عناصر الوضوح في التسلح. فقد قامت حوالي ٨٢ دولة، بما فيها رومانيا، بتقديم بيانات في عام ١٩٩٣ عن وارداتها وصادراتها من الأسلحة التقليدية. وهذه بداية مشجعة على الرغم من أن المشاركة الأوسع تظل أمرا ضروريا. ففي رأينا يمكن للسجل أن يقيم مدونة سلوك دولية لمراقبة عمليات نقل الأسلحة ونشاط موردي الأسلحة وفقا لقواعد ومعايير منطبقة عالميا. وستواصل رومانيا جهودها من أجل تعزيز هذه المبادرة الهامة من

مبادرات بناء الثقة. وفي هذا الصدد، إن إنشاء مؤتمر نزع السلاح للجنة خاصة معنية بهذه المسألة يتسم بأهمية خاصة.

ويمكن اعتبار هيئة نزع السلاح، بسبب جدول أعمالها المنقح وإجراءاتها الرشيدة، من بين أكثر هيئات الأمم المتحدة مواكبة للعصر. ويوفر قرار الجمعية العامة ٧٧/٤٨ ألف أسسا ومعلومات إضافية في هذا الصدد. ومما يبعث على التشجيع بصفة خاصة التقدير الذي يحظى به عمل هيئة نزع السلاح واعتمادها في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٣ لمجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن النهج الإقليمية إزاء نزع السلاح في سياق الأمن العالمي. وتعد موافقة الجمعية العامة على هذه الوثيقة الهامة ذات قيمة سياسية وعملية كبيرة. وهذا أيضا، في رأينا، اعتراف واضح بأهمية هيئة نزع السلاح وعملها في الحاضر والمستقبل بوصفها محفلا عالميا يتيح لجميع الدول فرصة المشاركة في تداول المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، مما يفضي إلى إشراك الدول من جميع المناطق في هذه العملية التي تمثل شاغلا للمجتمع الدولي برمته.

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح مسائل حساسة للغاية ذات أهمية عامة واضحة. فهو يتيح لهذه الهيئة الفرصة للتأكيد على أن الأمم المتحدة يمكنها في فترة ما بعد الحرب الباردة أن تلعب دورا أكثر نشاطا وانتاجية في ميدان نزع السلاح والمسائل المتصلة به.

وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال - «عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين ...» - إذا أردنا اختتام النظر في مسألة معقدة كهذه بشكل موضوعي ذي مغزى، لا بد من القيام بخيارات واقعية فيما يتعلق بجوانب وعناصر تحقيق توافق في الآراء واعتماد نهج بناء. ومما يشجع الحوار في هذا المجال التغييرات والخطوات الإيجابية الأخيرة وخاصة في أعقاب المبادرات الإضافية الرامية إلى إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية والحد من التجارب النووية وانضمام عدد كبير من الدول في الآونة الأخيرة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويوفر البند ٥ من جدول الأعمال - «دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة» - احتمالات جيدة، بعد مداولات ومفاوضات دامت ثلاث سنوات، لاعتماد وثيقة موضوعية في مجال لم يكن من قبل في أي محفل لنزع السلاح أو المحافل المتصلة به موضوعا لدراسة شاملة وكاملة كهذه. ونأمل أن يختتم العمل المنجز حتى الآن، وخاصة تحت التوجيه القدير جدا للسفيرة بيغي ماسون ممثلة كندا في فريق الصياغة في الدورة المنعقدة في العام الماضي، بأن تعتمد وثيقة تعكس التعقد الذي تنطوي عليه المسائل المعنية والآثار المترتبة عليها اعتمادا يحظى بتوافق الآراء.

أما البند الموضوعي الجديد في جدول الأعمال - «نقل الأسلحة على الصعيد الدولي» - فهو، في رأينا، يتيح فرصة مواتية لهيئة نزع السلاح للدخول في ميدان يثير قلقا خاصا إزاء التهديدات التي تهدد الاستقرار والأمن على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية وحتى المحلية. ونحن نعتقد أن السياق الخاص لهذا البند - أي قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء الذي يتناول بصفة خاصة نقل الأسلحة غير المشروع على الصعيد الدولي - لن يمنعنا من وضع ودراسة الموضوع في سياق أوسع يتمثل في الوضوح وتحديد الأسلحة التقليدية بصفة عامة.

ختاما، أشاطر الآراء التي أعرب عنها المتكلمون الذين سبقوني في أهمية تطبيق وسائل عملنا التي أدخلت عليها تحسينات دقيقة خلال العامين الماضيين، بموافقة الجمعية العامة. ونعتبر ذلك مسألة ذات أهمية خاصة لضمان الفعالية العملية المجددة لعمل هيئة نزع السلاح في المستقبل.

السيد يو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن استهل كلمتي بتوجيه التهنئة إليكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح لدورة عام ١٩٩٤. إن قيادتكم القديرة والمتفانية ستكفل دون شك نجاح مداولاتنا. ونحن نقدر أيضا الدعم الجيد الذي قدمه أعضاء المكتب الآخرون ورؤساء الأفرقة العاملة. أخيرا وليس آخرا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر السفير لويز أوغوستو دي أراوخو كاسترو على دوره البارز بصفته رئيسا لدورة الهيئة في العام الماضي.

إن هيئة نزع السلاح، بوصفها هيئة عالمية لشؤون نزع السلاح، قد سجلت بالفعل إنجازات هامة عدة في الأعوام الأخيرة. ويسرنا أن نشير إلى أن الهيئة قد اعتمدت «مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية» في

١٩٩٢، وتلا ذلك اعتماد «مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن النهج الاقليمية لنزع السلاح في سياق الأمن العالمي» في ١٩٩٣. ويأمل وفد بلادي أن يترتب على هذه الدورة نتيجة إيجابية ولا سيما في ميداني نزع السلاح النووي والعلم والتكنولوجيا.

وفي ميدان نزع السلاح النووي تم فعلا تحقيق تقدم كبير. أولا، ان المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما زالت جارية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ووفقا لتقرير رئيس الفريق العامل المعني سيجري اعداد نص أثناء الدورة الثانية للمؤتمر. علاوة على ذلك، يوجد قدر معين من التفاؤل بأن المفاوضات يمكن أن تختتم هذا العام. ويود وفد بلادي أن يغتنم الفرصة كي يُزجي تحية للسفير مارين بوش على التزامه وجهوده في هذا الصدد. وثانيا، يود وفد بلادي أن يشير إلى العمل الذي قامت به الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقيدها بالمهلة الزمنية لوقف التجارب النووية. ونتيجة للتعاون القوي الذي أبدته معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية تجاه المجتمع الدولي ما زال الزخم قويا. ونود أيضا أن نشير بأن الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا قد توصلت إلى اتفاق ثلاثي، ويأمل وفد بلادي بأنه سينفذ تماما في المستقبل القريب. وثالثا، إن مؤتمر نزع السلاح بصدد إجراء مشاورات غير رسمية بشأن معاهدة وقف الأنشطة المتعلقة بالمواد الإنشطارية.

وحدث تطور آخر يلقى الترحيب في سياق اقليمي. وبوجه خاص يثني وفد بلادي على الجهود المشتركة للأرجنتين والبرازيل لجعل مرافقهما النووية أكثر انفتاحا وشفافية، بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا بأن معاهدة عدم الانتشار في عالم اليوم هي الوسيلة السليمة والعملية الوحيدة لكبح انتشار الأسلحة النووية. وكان هذا الرأي، في الواقع، الرأي الذي تشاطرته الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي خلال عمل اللجنتين التحضيريتين الأخيرتين لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الإنتشار لعام ١٩٩٥ المعني باستعراض وتمديد المعاهدة. ومن ثم ترى جمهورية كوريا أن الأهمية الحيوية للنظام يجب الاعتراف التام بها وأن معاهدة عدم الانتشار يجب أيضا أن تمدد إلى ما لا نهاية إذا كان يراد تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية في المجتمع الدولي. ورغم وجود قضايا معلقة تحيط بمعاهدة عدم الانتشار، فإن جمهورية كوريا على ثقة بأنه يمكن حلها إذا سادت الروح التعاونية.

وفي نظام عدم الانتشار في المستقبل ينبغي أن تعطى الأولوية لتأمين حد لعدم الانتشار النووي. ومع ذلك، يرى وفد بلادي أن المهمة الأخرى للنظام - توفير المساعدة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية لأغراض الاستخدام السلمي للطاقة النووية - ينبغي تعزيزها وضمانها على نحو أكبر. ولهذا السبب ينبغي تقوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وللأسف، فإن حكومة جمهورية كوريا ترى لزاما عليها الإبلاغ عن عدم تحقيق أي تقدم إيجابي فيما يتعلق بمشكلة البرنامج النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفيما يتعلق بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن والمؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ بشأن المسألة النووية لكوريا الشمالية، تود حكومة بلادي أن تؤكد من جديد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن عودتها إلى نظام معاهدة عدم الانتشار والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ الإعلان المشترك لإزالة الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي من أشد الطرق فعالية لضمان أمنها الخاص.

وكما أكدت جمهورية كوريا مرارا نود بصدق تحقيق التعايش السلمي في شبه الجزيرة الكورية. وبمجرد أن تضمن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية شفافيتها النووية، سنبذل قصارى جهدنا لتعزيز برنامج التبادل الاقتصادي بروح الازدهار المشترك. ونحن على استعداد أيضا لمساعدة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على تحسين علاقاتها مع بقية المجتمع العالمي. ونأمل أملا خالصا بأن يأتي قريبا اليوم الذي تصبح فيه الشفافية النووية الكاملة حقيقة واقعة.

إن العلم والتكنولوجيا ينطويان فعلا على أثرين متناقضين بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. إن غرضنا الذي لا ينازع في طرح هذه المسألة للمناقشة هنا هو ضمان استخدام العلم والتكنولوجيا في تعزيز السلم والأمن الدوليين فحسب. ومن ثم، تؤيد حكومة جمهورية كوريا الاستفادة المتزايدة من التكنولوجيا القائمة في جهود نزع السلاح التي يبذلها المجتمع الدولي. بما في ذلك التحقق من اتفاقات نزع السلاح وتحويل مرافق الإنتاج العسكري كي تستخدم في الأغراض المدنية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون إنشاء جهاز عالمي للتحقق في نهاية المطاف تحت رعاية الأمم المتحدة هدفا من أهدافنا.

وفي دورة العام الماضي، أجرينا مناقشات مستفيضة بشأن أربع مسائل مضمونية تتعلق بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح

والميادين الأخرى ذات الصلة. وأن حكومة بلادي تقدر الجهود التي تبذلها رئيسة الفريق العامل السفيرة بيغي ماسون, التي اضطلعت بدور هام في نجاح الدورة.

وعلى حين يعترف وفد بلدي بالنتائج الهامة التي أحرزت في العام الماضي، يرى أن المناقشات كانت واسعة النطاق أكثر مما ينبغي. وإذا أولينا اهتماما أشد تركيزا لبنود جدول الأعمال في الدورة الحالية، مع إيلاء اعتبار محدد للأمن الدولي ونزع السلاح واتباع نهج متوازن بين الحصول على التكنولوجيا والالتزام بعدم الانتشار، فإن هيئة نزع السلاح لن تحافظ فقط على إنجازات السنوات الماضية بل ستزيدها أيضا.

وبالنسبة للبند الجديد في هذه الدورة، تتوقع حكومة جمهورية كوريا إحراز نتائج هامة من مناقشتنا للنقل غير المشروع للأسلحة، وهي على ثقة بأن ذلك يمكن أن يسجل بوصفه إنجازا آخر من إنجازات الهيئة في المستقبل. ومناقشة هذه المسألة ستتيح فرصة أخرى لاستكمال الجهود الجارية من أجل تعزيز الشفافية في مجال نقل الأسلحة التقليدية. والنقل غير المشروع للأسلحة مشكلة خطيرة يمكن أن تسفر عن آثار بالغة الضرر على الصعيد الإقليمي وعلى السلم والأمن الدوليين. ونحن نعلم مدى صعوبة تحديد النقل غير المشروع للأسلحة، بل حتى وكبحه. ولكن، بالنظر إلى أننا قررنا معالجة هذه المشكلة الصعبة، يود وفد بلادي أن يؤيد الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي بتركيز اهتمامنا على الإطار المفهومي في هذه المرحلة الأولية. ونحن على استعداد تام للاشتراك في مناقشة هذه المسألة، ونود أن نشكر وفد كولومبيا على ورقة العمل التي قدمها والتي تعتبر أساسا ممتازا للمناقشة في المستقبل.

ختاما، يود وفد بلادي أن يقول أننا على استعداد للاضطلاع بدورنا في ضمان أن تتوصل هذه الدورة إلى أنجح النتائج.

السيد شكرى (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم اليكم بخالص التهنئة لانتخابكم وأعضاء المكتب الآخرين لادارة الدورة الجارية لهيئة نزع السلاح. ووفد مصر على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة سوف تسهم في اتمام أعمال الهيئة بنجاح.

ولا يفوتني كذلك أن أعبر عن التقدير العميق للسفير كاسترو على رئاسته الرشيده لأعمال الدورة الماضية.

إن مسيرة هيئة نزع السلاح تتقدم بخطى حثيثة نحو مزيد من الفعالية والترشيد منذ اعتماد التقرير الخاص بالوسائل والسبل الكفيلة بتعزيز فاعلية الهيئة عام ١٩٩٠. فقد نجحنا خلال الدورة الماضية في إصدار التوصيات المطلوبة بشأن نزع السلاح الاقليمي، وانتهينا في العام الذي سبقه من بند المعلومات الموضوعية في المسائل العسكرية؛ ويظل أمامنا بندا نزع السلاح النووي، ودور العلم والتكنولوجيا اللذان تم الاتفاق على اتمامهما خلال الدورة الحالية، وبذلك نستكمل تناول البنود التي سبق تضمينها في جدول أعمال الهيئة في إطار الترشيد ونتمكن من تناول البند الجديد الخاص بالنقل غير المشروع للأسلحة وإدراج بند جديد فيما بعد من أجل مواصلة الجهود لدفع مسيرة نزع السلاح.

فيما يتعلق ببند نزع السلاح النووي، وهو أهم البنود قاطبة، فقد تلقينا الورقة المبدئية التي أعدها رئيس مجموعة العمل. ويرى وفد مصر ضرورة التركيز خلال العام الجاري على الانتهاء من تناول هذا الموضوع ورفع التوصيات المناسبة بشأنه التي تعبر عما أجمعت عليه المجموعة الدولية من أولوية نزع السلاح النووي بين جهود نزع السلاح.

إن جدية إسهامنا في تحقيق ذلك الهدف لن تكتمل الا من خلال التأكيد على ضرورة توفير الضمانات الأمنية للدول غير النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها؛ والنص على التزام القوى النووية بصفة خاصة للاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الصدد، في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تجاه تلك الدول التي التزمت برفض الخيار النووي بالانضمام الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والالتزام بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هذا ويجب أن يتم النص على مثل تلك الضمانات الأمنية في قرار من مجلس الأمن يقوم بتحديث ما تضمنه القرار ٢٥٥ (١٩٦٨)، كما يمكن كذلك أن تأخذ الضمانات شكل معاهدة دولية خاصة.

ولا شك أن تأكيد هذه المبادئ، بالاضافة الى ضرورة تحقيق عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتقدم الجهود الجارية في إطار مؤتمر نزع السلاح للتوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، ضمن توصيات هيئة نزع السلاح، سوف يسهم بصورة ايجابية في تعزيز نظام منع الانتشار النووي وترسيخ دعائمه، خصوصا ونحن على أبواب مؤتمر مراجعة ومد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

إن عدم التوصل الى توافق في الآراء بشأن بند أثر العلم والتكنولوجيا خلال الدورة الماضية، والاتفاق على مواصلة تناوله لعام آخر يضع علينا عبئا إضافيا للانتهاء من الموضوعات المعلقة بشأنه خلال الدورة الجارية. إن الأفكار والمبادئ التي تم الاتفاق عليها بصفة عامة خلال الدورة الماضية تشجعنا على التفاؤل بامكانية التوصل الى نتائج ايجابية خلال هذه الدورة لهيئة نزع السلاح.

ولا شك أن تحقيق التقدم المطلوب لن يتم الا من خلال موازنة المصالح المشروعة لمختلف الأعضاء، إذ يجب التأكيد على ضرورة توفير شروط عادلة وميسرة لنقل التكنولوجيا المتقدمة. وإذا كنا نعترف بأهمية وضع الضوابط الملائمة بالنسبة للتقنيات ذات الاستخدام المزدوج، فإن ذلك يجب ألا يكون ذريعة لحجب المعرفة التكنولوجية عن الدول النامية.

وأود بهذه المناسبة أن أؤكد مرة أخرى أن أية ضوابط في هذا المجال يجب أن تتسم بالشفافية التامة، وأن يتم التوصل إليها بصورة مفتوحة وعالمية وأن يكون تطبيقها عاما ومتساويا على الجميع حتى تتسم بالمصداقية المطلوبة وتحقق الأهداف المرجوة منها بحق.

لا يفوتني أن أذكر بأهمية البند الجديد الخاص بالنقل غير المشروع للأسلحة لما تمثله هذه الظاهرة من أخطار على المجتمعات العصرية بما لها من صلات بالجريمة المنظمة، والارهاب. واسمحوا لي أن أعبر بهذه المناسبة عن تقديري الخاص لوفد كولومبيا لما بذله من جهد في ادماج هذا البند على جدول الأعمال وللورقة القيمة التي أعدها وهي جديرة بالبحث.

وأخيرا أود أن أؤكد لكم مرة أخرى استعداد وفد مصر التام للتعاون معكم لتيسير تحقيق النتائج المرجوة من اجتماعنا هذا، وأن أعبر لكم عن خالص تمنياتي بالسداد والتوفيق.

السيد باشوفسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أهنئكم، سيدى الرئيس، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٤. ووفد بلغاريا واثق بأن الهيئة ستحقق نتائج ملموسة في ظل توجيهكم الحاذق المقتدر. إن سلفكم السفير لويز دي اراوخو كاسترو ممثل البرازيل قدم اسهاما بارزا في عمل هذه الهيئة يوفر لنا أساسا طيبا للقيام بعمل مثمر في هذه الدورة. وأود أن أعرب عن تمنياتي بالنجاح لسائر أعضاء هيئة المكتب ولرؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة. كما نعرب عن التقدير لأمين الهيئة السيد لين ولموظفي مركز شؤون نزع السلاح.

وبداية، أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلغاريا للنجاح المحرز خلال الدورة الموضوعية خلال العام الماضي باعتماد المبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن «النهج الإقليمية تجاه نزع السلاح في سياق الأمن العالمي». وبلغاريا تعلق أهمية خاصة على الجهود الإقليمية ودون الإقليمية الرامية الى تعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتعزيز تدابير بناء الثقة والأمن. ونرى أن الخطوات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تقدم اسهاما فعلا في تعزيز أمن كل دولة من الدول وفي زيادة الاستقرار في المنطقة التي تنتمي إليها، مما يسهم بالتالي في نزع السلاح والأمن على الصعيد العالمي.

إن بلدي عضو نشط في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفي مؤسسات أوروبية أخرى ذات صلة بالاستقرار في القارة الأوروبية مثل مجلس أوروبا. وفي هذا العام ستصبح بلغاريا أول بلد من البلدان التي كانت شيوعية يترأس لجنة وزراء تلك الهيئة التي هي أقدم الهيئات الأوروبية.

إننا إذ نقبل ذلك المنصب نفترض أن منحنا اياه اعتراف بجهود بلغاريا المضيفة في عملية التحول الى الديمقراطية والى الاقتصاد السوقي. وأيضا بسياستها البلقانية المتحضرة والقائمة على حسن الجوار. لقد طرحت بلادي للدراسة تدابير متنوعة تتعلق بالأمن في البلقان، بما في ذلك خطوات ترمي الى التوصل الى حل شامل للأزمة في يوغوسلافيا السابقة. وبلغاريا تؤيد المبادرات المتعلقة بتعزيز تدابير بناء الثقة، والشفافية والوسائل الفعالة للتحقق من تطبيق مختلف الاتفاقات الإقليمية، مثل المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا والمعاهدة الخاصة بالأجواء المفتوحة، ونحن نتطلع الى التقدم بالحوار بشأن هذه الجهود وغيرها من الجهود الإقليمية.

إن بلغاريا، بحكم موقعها الجغرافي، يمكنها أن تسهم في الأمن والاستقرار في منطقة البلقان الحساسة. وبلغاريا تعلن صراحة استعدادها لتعزيز تعاونها، بما في ذلك العضوية الكاملة، مع منظمة حلف شمال الأطلسي، والدول الأعضاء بها، وهي مستعدة لتحمل المسؤولية والعمل كشريك يعتمد عليه في الحلف. إن علاقاتنا الثنائية الطيبة وتعاوننا الأمني مع اليونان وتركيا تبين بوضوح نهجنا ونوايانا. وسيكون من المفيد لأمن البلقان والأمن الأوروبي على حد

سـواء أن تتطور هذه العلاقات لتصبح علاقات تعاون بين الحلفاء في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي.

إن بلغاريا، مسترشدة بهذا التفهم، انضمت مؤخرا الى مبادرة «المشاركة من أجل السلام» التي توفر، في رأينا، للدول الراغبة في العمل مع منظمة حلف شمال الأطلسي فرصة متساوية ونقطة انطلاق لاقامة روابط أوثق مع تلك المنظمة. ونحن نرى أن منظمة حلف شمال الأطلسي مرت بتطور هام باستعراض أولوياتها وأهدافها، الأمر الذي دلت عليه نتائج مؤتمر قمتها الذي عقد في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام.

وأود أن أعرض بايجاز آراء وفد بلادي بشأن العمل الذي ينتظرنا في هذه الدورة. إن تعقد وأهمية مسألة نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يحددان موقعها المتقدم في جدول أعمال المجتمع الدولي. والنتائج الايجابية التي تحققت مؤخرا في مؤتمر نزع السلاح تدل على ارادة الدول لكبح جماح انتشار تلك الأسلحة وتعزيز نظام عدم الانتشار. إن تحقيق حظر شامل فعال قابل للتحقق منه دوليا للتجارب النووية، والتوصل الى اتفاق دولي بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية لصناعة الأسلحة، سيكونان خطوتين كبيرتين نحو عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح النووي.

إن نهاية الحرب الباردة واهتمام المجتمع الدولي المتزايد بتعزيز النظام المنشأ بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يوفران لهذا المجتمع فرصا لوضع نهج مشترك لمسألة إعطاء ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ومن بينها بلغاريا. وبلادي تعرب عن ارتياحها لأن الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح هذا العام برهنت على وجود الارادة السياسية الطيبة والشروط اللازم توفرها مسبقا لتوحيد الاعلانات الانفرادية الصادرة عن الدول النووية الخمس.

وتعتقد بلادي اعتقادا راسخا بأنه يجب بذل جميع الجهود الضرورية لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ ومؤتمر التحديد. وتأمل بلغاريا أن يعبئ المجتمع الدولي موارده ويجد نهجا متوازنا لضمان المد غير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار، بينما يحتفظ بقدرتها في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، ترى بلغاريا أن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن يعزز، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر لها الموارد الضرورية حتى يمكنها تعزيز نظامها للضمانات بنجاح، وتمارس أعمال التفتيش الخاصة وتحيل مسائل الانتشار التي لا تحل الى مجلس الأمن. كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للوكالة.

إن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي مسألة هامة أخرى في جدول أعمالنا. وإن لنقل التكنولوجيا المتقدمة أهمية مفهومية وأهمية عملية أيضا في المناخ الدولي الجديد بعد انهيار النظام العالمي الثنائي القطبية.

ونحن نرى، أن الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي، الأمنية وتلك المتعلقة بعدم الانتشار، لابد أن تؤدي دورا هاما في إقامة نظام غير تمييزي لنقل المواد الحساسة.

وإن وضع مجموعة من الخطوط التوجيهية والمبادئ والاجراءات، التي من شأن قبولها أن يكفل حصول أي دولة على التكنولوجيات الحساسة، هو بالتحديد لصالح عدد كبير من البلدان. وهذه المبادئ التوجيهية، في رأينا، ينبغي أن تتضمن تعهدات من الدول بتقيدها بالاتفاقات الدولية القابلة للتحقق الفعال القائمة في مجال عدم الانتشار، وكذلك التزامات من جانب واحد بتبني الأحكام المستقرة المنبثقة عن النظم الدولية القائمة لعدم الانتشار بوضعها في تشريعاتها الوطنية. وثمة نهج يتضمن نظاما لقواعد الزامية معترف بها دوليا وخطوات انفرادية من جانب الدول قد يهيئ، في رأي وفد بلغاريا، مناخا وظروفا دولية تلبى فيها الشواغل العسكرية والاستراتيجية دون التدخل في نقل الأشياء الحساسة على الصعيد الدولي ذي الفائدة المتبادلة.

وبلغاريا تؤيد الجهود الراهنة الرامية الى توسيع وتعزيز التعاون الدولي في تنفيذ المبادئ التوجيهية ذات الشأن لمجموعة الموردين النووين ومجموعة استراليا ونظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف. ونحن نرى أنه يمكن استكشاف الطرق والوسائل لتعزيز الروابط بين نوادي الموردين هذه والوكالات المتخصصة ذات الشأن التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

إن بلدي عضو في مجموعة الموردين النووين ولجنة زنغر. ونحن نتطلع أيضا الى امكانية الانضمام الى نادي استراليا والى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. إن بلغاريا، في اتجاهها لتحقيق هذا الهدف، أنشأت نظاما وطنيا شاملا لمراقبة الصادرات يغطي جميع المجالات الحساسة، بما في ذلك الأشياء النووية والكيميائية والبيولوجية والمتعلقة بالقذائف، وذلك بما يتمشى مع المعايير الدولية القائمة. إن الحصول على

التكنولوجيات المتقدمة سيمكن بلدي - وبلدانا أخرى أيضا، وأنا على يقين من هذا -، من أن يعالج بنجاح العديد من المشاكل التي تظهر في عملية التحول الى الديمقراطية والى الاقتصاد السوقي.

في الختام، أود أن أقدم فكرة أو فكرتين فيما يتعلق بالبند الموضوعي الجديد المدرج في جدول أعمالنا، الخاص بالنقل غير المشروع للأسلحة.

إن هذا النقل بالتحديد، يستبعد أية فرصة للشفافية وله أثر مزعزع للاستقرار على السلم على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونحن نجد أنه من الجدير تناول هذه المسألة بطريقة شاملة لتحقيق نتيجة تسهم في تحقيق تفهم أفضل للتهديد الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتوفر للمجتمع الدولي مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات لمساعدة الدول في جهودها لإنهاء النقل غير المشروع للأسلحة. وإن ورقة العمل الواردة في الوثيقة A/CN.10/184 التي قدمها وفد كولومبيا، تحتوي على أفكار قيمة تمثل نقطة تحول طيبة للمناقشة.

عند هذا المنعطف أود أن أشير الى أن سياسة بلغاريا فيما يتعلق بمنع النقل غير المشروع للأسلحة والتعاون مع الأمم المتحدة تتسق تماما مع القرار ٣٦/٤٦ حاء وسائر وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم بجدارة للمناصب الموكلة إليكم. إنه ليسعدني بالغ السعادة، سيدي الرئيس، أن أرى دبلوماسيا في مكانتكم يتولى أعمال هذا المحفل الهام في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

إن دور الهيئة، اتساقا مع المسؤولية الأساسية التي تتحملها الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح، في دراسة مختلف المسائل والتحديات في ميدان نزع السلاح العالمي والإقليمي، وفي تقديم التوصيات وفي تعزيز تنفيذ القرارات ذات الصلة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنوع السلاح، لا يزال يكتسي أهمية كبرى. ومن ثم فإنه لمما يبعث على الارتياح أن الهيئة اتخذت في السنوات القليلة الماضية خطوات لتحسين أسلوب عملها وترشيد إجراءاتها، فمكنت نفسها من مواجهة التحديات في هذا المضمار بأسلوب أكثر فعالية وبطريقة أسرع.

ويلاحظ وفدي أيضا بارتياح أن الهيئة نجحت في السنة الماضية في اختتام عملها بشأن النهج الإقليمي لنزع السلاح في إطار الأمن العالمي. وأن الوثيقة الصادرة في ذلك السياق، رغم بعض أوجه القصور، تكتسي قيمة وأهمية بالغتين، ويمكن أن تسهم على نحو جوهري كأساس سليم في الجهود المشتركة في هذا المضمار. إن جمهورية إيران الإسلامية، نظرا لأنها تقع في منطقة كانت مسرحا للعدوان والنزاعات التوسعية وصراعات عدم الاستقرار والمنافسات وسباق التسلح ونقل الأسلحة المكثف والوجود العسكري الأجنبي، تقدر بحق ضرورة وجود مثل هذه النهج الإقليمية. وقد عرضنا في الماضي، لا سيما في السنوات القليلة الماضية، مقترحات وأفكارا في مختلف المحافل الدولية، تتراوح بين إقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، في الشرق الأوسط، ووضع ترتيبات أمنية وتعاونية في منطقة الخليج الفارسي، وخفض النفقات العسكرية، بما فيها الاتفاق على وضع حد أقصى للمشتريات العسكرية الدولية ولنقل تلك الأسلحة على الصعيد الدولي بالنسبة لكل بلد في المنطقة، وإقامة محفل في منطقة الخليج الفارسي يمكن أن تناقش فيه شواغل واقتراحات دول المنطقة بشأن الأمن ونزع السلاح.

ويرحب وفدي أيضا بإدراج بند جديد بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة على جدول أعمال الهيئة. إن هذه المسألة، التي ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا تماما بالاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي وكذلك بالإرهاب، تركت آثارا خطيرة على أمن عدد من الدول حول العالم. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، شأنه شأن الإرهاب وتهديد المخدرات، يعتبر مشكلة دولية تتطلب حلولا تقوم على التعاون الدولي وعلى نهج جماعي موحد. ومن ثم يمكن للهيئة أن تلعب دورا بناء للغاية بوضع المبادئ التوجيهية وتحديد مجالات العمل والتعاون المتبادلة في هذا الميدان.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى البندين ٤ و ٦ من جدول الأعمال، اللذين يتعين اختتامهما في هذه الدورة.

من الثابت أن عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين، بهدف إزالة الأسلحة النووية، أهم أولوية في ميدان نزع السلاح. وغني عن القول أيضا أن أهم ضمان فعال ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو نزع السلاح النووي، بما في ذلك تدمير جميع الترسانات النووية الموجودة. وعلاوة على ذلك، ثمة حقيقة واضحة يجب عدم إهمالها هي أن نظام عدم الانتشار لن ينجح

ما دام نزع السلاح النووي ليس في متناول اليد. وبالإضافة إلى ذلك، لم يعد هناك أي مبرر، بعد انتهاء الحرب الباردة الآن - إن كان هناك مبرر في الماضي - لمواصلة تكديس الأسلحة النووية، ناهيك عن تطوير أنواع جديدة.

ورغم كل هذا، لا تزال المناقشات والمفاوضات مركزة على خفض الترسانات النووية بدلا من إزالتها. واكتفينا بالإشادة والترحيب بإبرام اتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة المدى وبمعاهدتي خفض الأسلحة الاستراتيجية (استارت الأولى واستارت الثانية) - اللتين تعتبران بالتأكيد من الإنجازات الهامة والمرغوب فيها. بل لقد سمحنا لأنفسنا بمناقشة مسائل مثل إمكانية سيناريوهات تتصاعد فيها المواجهات التقليدية إلى حد استخدام الأسلحة النووية، وتلك مناقشة لا تتعارض مع هدف نزع السلاح النووي فحسب ولكنها تتناقض أيضا مع الضمانات الأمنية السلبية ذاتها.

ومن ثم، من الضروري إجراء استعراض ملخص وشامل لأسباب ومبررات استمرار وجود الترسانات النووية في العالم. إن الدول التي تمتلك مخزونا مكدسا من الأسلحة النووية تتحمل على الأقل التزاما معنويا بتعليل المنطق الذي يبرر احتفاظها بالأسلحة النووية أمام المجتمع الدولي. والعالم من حقه أن يعرف من هو هدف هذه الأسلحة ومن المقصود ردعه الآن. ومن المثير تماما أن ما من بلد من البلدان الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية قد تقدم بمعلومات في هذا الميدان. وفي نفس الوقت، لا تزال هذه البلدان تسعى إلى مد غير محدود لمعاهدة عدم الانتشار، مما يوضح بجلاء أن الهدف النهائي ما زال عدم انتشار الأسلحة النووية بدلا من إزالتها.

ولهذا، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تقدم التزاما واضحا بتدمير ترساناتها النووية ونظم إطلاقها بالكامل في إطار زمني محدد. وأقل ما يمكن أن نتوقعه هو إعلانها عن النية في أن تفعل ذلك، وتحديد تاريخ مستهدف لذلك. وينبغي أن يتحدد ذلك التاريخ في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، عندما تستعرض المعاهدة وتدرس إمكانية تمديدها. وهذا، بالإضافة إلى اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية قبل عام ١٩٩٥، سيعزز بدرجة كبيرة من فرص نجاح ذلك المؤتمر.

ومؤتمر عام ١٩٩٥ سيقدم أيضا فرصة استثنائية لتعزيز عملية نزع السلاح النووي بمواجهة الاختلالات في المعاهدة مرة أخرى، تلك الاختلالات التي يبدو أنها أعفت الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الأقل وفقا لتفسيرها، من حظر مزيد من صنع الأسلحة النووية والانتشار الرأسي. وفي هذا السياق، يمكن إدراج التزامات إجبارية بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية في معاهدة عدم الانتشار، وهذا سيساعد أيضا على تحقيق أهداف القرار ٧٥/٤٨ لام الذي اعتمد بتوافق الآراء بشأن هذا الموضوع في دورة الجمعية العامة الأخيرة.

كذلك يلزم اتخاذ خطوات قليلة أخرى بغية تعزيز عملية نزع السلاح النووي عن طريق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والسماح بمواصلة تطبيقها ومن ثم بتوسيعها. ويكمن العيب الأهم والأساسي في النظام الدولي لعدم الانتشار في تطبيق معايير مزدوجة، الأمر الذي يفضي إلى الانتشار الانتقائي للأسلحة النووية. وهذا الأمر لا يقوض على نحو خطير سلطة وصلاحية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل أيضا يسفر عن نتائج خطيرة على السلم والأمن الدوليين والإقليميين، ويؤخر مبادرات نزع السلاح الإقليمية. وفي منطقتنا، أدت حيازة اسرائيل لأسلحة نووية إلى إحباط جميع الجهود الرامية إلى انتشار منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على الرغم من تأييد الجمعية العامة الإجماعي والمتواصل، على مدى العقدين الماضيين، الفكرة التي طرحها أساسا بلدي في عام ١٩٧٤.

والأسوأ من ذلك أن التهديد الناجم عن رفض اسرائيل الانضمام إلى النظام النووي الدولي والقبول بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مقرونا بمواصلة سياسة تمييزية وخطيرة تتمثل في الانتشار الانتقائي - بدلا من عدم الانتشار - من جانب دول حائزة للأسلحة النووية قد زاد من إمكانية انتشار أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط وأدى إلى عدم انضمام عدد من الدول الهامة في المنطقة إلى صكوك دولية تمنع أسلحة التدمير الشامل، لا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتوجد مسألة ذات صلة هي الحاجة إلى أقل قدر من الحوافز للامتثال للمعاهدة وقيام توازن عادل فيها بين الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها بغية خدمة مصالح جميع الدول الأطراف. واليوم، وبعد أكثر من عقدين، فإن أوجه الخلل بين التزامات المعاهدة ومسؤولياتها تفاقمت على نحو خطير. وحتى الأحكام القائمة للمعاهدة يجري تنفيذها على نحو انتقائي.

نتيجة لذلك، من المعقول أن يقال إن البلدان التي بقيت خارج المعاهدة تعمل على هواها بينما البلدان التي انضمت إليها محرومة من الحد الأدنى من الحوافز، أي الحوافز المتعلقة بالاستعمال السلمي وبتدعيم أمنها ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وفي سياق توازن مقبول بين المسؤوليات والالتزامات المتبادلة، يحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن لا تحصل على ضمانات تدخل الطمأنينة إلى نفسها بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

عندما تجري مناقشة توسيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يتحتم على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توسع الالتزام الذي تعهدته في معاهدتي تلاتيلولكو وراراتونغا حيال جميع الدول الأعضاء في المعاهدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يكثف المفاوضات بغرض إبرام اتفاقية دولية ترمي إلى طمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وعلى غرار ذلك، وبالارتكاز على الالتزامات التي جرى التعهد بها بموجب المعاهدة، فإن الدول التي تتخلى عن الخيار النووي بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار يجب أن تعطى إمكانية الوصول الكامل إلى التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ومع ذلك، فإن الاحكام ذات الصلة من المعاهدة لم يجر تنفيذها، وبخاصة فيما يتعلق بالدول النامية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وسأتناول هذه المسألة على نحو موسع تحت البند ٦ من جدول الأعمال الذي أنتقل إليه الآن.

اليوم، يوجد عدد من التكنولوجيات التي لديها إمكانية التحويل الكامل لوسائل الحرب وهي في مراحل متقدمة من التطور. فثمة جيل جديد من الأسلحة النووية والتقليدية المتقدمة غير القاتلة و «الذكية» قيد التطوير، وتترتب عليه آثار تزعزع الاستقرار في حالة العالم الأمنية. وهذا يتطلب جهدا دوليا حقيقيا وجادا بغية وضع ضمانات ورصد آيات تكفل منع المزيد من استعمال العلم والتكنولوجيا من أجل تطوير منظومات جديدة من الأسلحة. فأوجه التقدم في العلم والتكنولوجيا ينبغي أن توجه نحو الاستعمال في ميدان نزع السلاح، وبالدرجة الأولى نحو التحقق المتعدد الأطراف لاتفاقات نزع السلاح.

وثمة شعور بالقلق إزاء كفالة أن تستعمل التكنولوجيا الرفيعة حصرا للأغراض السلمية. فهناك مجالات عديدة من العلم والتكنولوجيا ذات تطبيقات أساسية وحيوية على الصحة والصناعة والزراعة ومجالات مدنية أخرى قد يكون لها أيضا استعمال عسكري. والخوف الظاهر منها أدى ببعض الدول المتقدمة النمو إلى ممارسة ضوابط من طرف واحد وضوابط جماعية إزاء نقل المواد والتكنولوجيا إلى دول أطراف في صكوك دولية لنزع السلاح، وبالأخص معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وهذه الممارسة تتجاهل حقيقة أن الحافز لأن تصبح الدول أطرافا في هذه الصكوك وأن تمتثل لها هو الكفالة المعطاة إلى الدول غير الحائزة بتيسير وصولها إلى المواد والتكنولوجيا ذات الصلة للأغراض السلمية علاوة على ذلك، يتضح أن العلاقة بين العلم والتكنولوجيا وعدم الانتشار أصبحت مصدر انشغال دولي مشترك، وهكذا ينبغي للحل أيضا أن يكون حلا تفاوضيا دوليا. والضوابط من طرف واحد وضوابط النادي الخاص التي هي في الغالب تعسفية وذات دافع سياسي، تثير ببساطة جوا من الريبة.

في مجال التكنولوجيا النووية، أصبح واضحا تماما أن المواد والتكنولوجيات ذات الصلة بالاستعمال السلمي تحجب عن معظم الموقعين على معاهدة عدم الانتشار ما عدا القليلين منهم - حتى الذين هم خارج المعاهدة - الذين هم من فئة الحلفاء السياسيين والعسكريين. والبلدان التي لا تتمتع بأفضل العلاقات مع بعض الدول النووية القوية تعاني بصورة خاصة، بصرف النظر عن مدى الشك في تقيدها بأحكام المعاهدة والضمانات ذات الصلة. والنهج التمييزي في تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالاستعمال السلمي أصبح له صفة رسمية في الهيئات التي أنشئت خارج المعاهدة، مثل نادي لندن.

فيما يتعلق بذلك، وبينما يوجد تفاهم على أن البلدان التي اختارت ألا تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار لتحتفظ بإمكانية الوصول إلى الأسلحة النووية يجب أن تعامل على نحو مختلف عن البلدان التي قدمت تعهدات، فإننا نحتاج إلى حوافز للبلدان التي لا تحوز أسلحة نووية وإلى مثبطات للعزيمة للبلدان التي تحوز أسلحة نووية. لذلك ينبغي توسيع نطاق معاهدة عدم الانتشار بطريقة يتضح معها لجميع البلدان أن من صالحها الانضمام إليها. ويجب أن يتضمن الحافز تعهدا ملزما بما توفر فعلا في المعاهدة من أجل الاستعمال السلمي من جانب الأطراف المتعاقدة. علاوة على ذلك،

يجب وضع آلية لكفالة تنفيذ التعهدات المتعلقة بالاستعمال السلمي ورفع جميع التدابير التمييزية.

والشيء نفسه صحيح بالنسبة لمجموعة استراليا في ميدان المواد والتكنولوجيا الكيميائية والبيولوجية. وكان يتعين هنا على مجموعة استراليا أن تزيل القيود والعوائق المفروضة على تصدير المواد الكيميائية التي ينظر إليها بوصفها ذات استعمال مزدوج، وبالتالي الحد من القيود التي جرى الاتفاق عليها في الاتفاقية بعد سنوات من المفاوضات. والمؤسف أن الدلائل الأولية تشير إلى خلاف ذلك، وسأذكر مثالين فقط. في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، اقترحت استراليا قانونا نموذجيا يتضمن مراقبة تصدير المواد الكيميائية غير التي ذكرتها اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والواضح أن القصد هو تبرير استمرار مجموعة استراليا وإضفاء الصبغة القانونية عليها من خلال التشريع. كذلك يعرف جميع الأعضاء أن البلدان الغربية رفضت في الدورة الأخيرة للجمعية العامة إدراج عبارة من الاتفاقية تتعلق بالتعاون التكنولوجي للأغراض السلمية في مشروع قرارها، حتى على حساب سحب مشروع القرار.

وهناك بالفعل نتيجة لذلك قلق متزايد من أن يتحول الحماس الذي أبدته بلدان عديدة بشأن توقيع الاتفاقية إلى التردد، أو على الأقل الى اللامبالاة عندما يحين وقت التصديق عليها وتنفيذها. ومع بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا بد من التخلي عن نظام مراقبة التصدير الذي أعلنه الفريق الاسترالي كما هو وارد في المادة الحادية عشرة من الاتفاقية.

كما أن القيود التعسفية المفروضة على نقل المواد والتكنولوجيا تركت بالفعل أثارا سلبية على المناقشات بشأن إعداد صيغة لآليات التحقق المتعلقة باتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. والأشهر العديدة من المناقشات والأعمال في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق لصياغة أفكار حول التحقق انتهت بإعراب البلدان النامية وبلدان عدم الانحياز عن قلقها الشديد. فقد أعلنت تلك البلدان وبحق، استنادا إلى تجربة سابقة لها فيما يتصل بمعاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية وغيرهما من المعاهدات، أنها لن توافق على نظام تطفلي للتحقق لأنه قد يعرقل مرة أخرى التطور في الاستخدامات السلمية في ميدان آخر هام للغاية. وأنها تسعى الآن إلى الحصول على ضمانات والتزامات حقيقية لإزالة كل القيود، وكذلك نقل المواد والتكنولوجيا ذات الصلة من جانب البلدان المنتجة، قبل النظر في برنامج جديد للتحقق.

ختاما، سيكون من المناسب أن تستكمل الهيئة عملها بشأن البند ٦ من جدول الأعمال بالموافقة على مبادئ توجيهية تضمن، من ناحية، حظر استخدام العلم والتكنولوجيا في استحداث أسلحة جديدة، مع وضع آليات الرصد اللازمة، وتكفل، من ناحية أخرى، أن يتم تحديد القيود على نقل المواد والتكنولوجيا باتفاقيات ومعاهدات يتم التفاوض بشأنها دوليا، وفي حالة عدم وجود مثل هذه المعاهدات تكون تلك القيود كاملة الشفافية وغير تمييزية وتخفض إلى أدنى حد ممكن، ويكون هدفها الوحيد تعزيز الأمن الدولي بأدنى حد ممكن من التسلح.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد نيجيريا يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لدورة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ١٩٩٤. وإننا على ثقة بأن مداولاتنا في هذه الدورة ستحقق نتائج مثمرة بفضل قيادتكم القديرة. كما نتقدم بالتهاني إلى بقية أعضاء مكتب الهيئة.

يمر المناخ السياسي الدولي الآن بتغيرات. وبعض هذه التغيرات كان لها أثر ايجابي وبصفة خاصة على عملية نزع السلاح. إلا أنه من المؤسف أن بعضها الآخر كان سلبيا. فقد استمرت الحروب في أنحاء كثيرة من العالم. وحلت الكراهية العرقية وكره الأجانب محل الصراع القديم حول الأيديولوجية. وبدأ المتنازعون العرقيون الذين طغت عليهم فكرة القومية الجديدة بحيازة الأسلحة لمواصلة مطالبهم المتعلقة بالأراضي ولفرض سيطرتهم. وترتبت على ذلك عواقب وخيمة.

إن الأمن بالنسبة لدول عديدة بعيد المنال كما كان خلال فترة الحرب الباردة. فقد طرأ تطور جديد وأكثر إثارة للقلق يتمثل في تجاهل صارخ للمؤسسات الدولية التي أنشئت من أجل الوساطة بشأن النزاعات الدولية وتسويتها. وجعلت الأطراف في النزاعات من العاملين في مجال حفظ السلم أعداء لها وتجاهلت تدابير نزع السلاح المتفاوض عليها من قبل الأمم المتحدة. وبالرغم من النزاعات الإقليمية، شهدت السنوات الخمس الأخيرة اتفاقات رائعة لنزع السلاح مثل معاهدة محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية - ١ (استارت-١) ومعاهدة محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية -٢ (استارت-٢). وقد استكمل هذان الاتفاقان الثنائيان باتفاقات تم التفاوض

عليها على صعيد متعدد الأطراف مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي واقع الأمر، أعيد تنشيط عمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولا بد أن تعزز الدول الأعضاء هذه المنجزات باستخدام محافل متعددة الأطراف لاستكمال جميع اتفاقات نزع السلاح.

إن هيئة نزع السلاح تنعكس فيها التغيرات الإيجابية في النظام الدولي، كما أنها تستفيد من تلك التغيرات. فعلى مدى عامين متتاليين، تمكنت الهيئة من التوصل إلى الاتفاق بشأن بنود جدول أعمالها المقرر اختتامها. وبهذا برهنت الهيئة من جديد على فائدتها كهيئة تداولية. وفي هذا العام تتاح الفرصة للهيئة لكي تثبت أهميتها مرة أخرى بأن تختتم بنجاح بنود جدول الأعمال الموكلة إليها.

إن جميع البنود المعروضة على الهيئة قد لا يكون بينها أهم من عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية. فعلى مر قرابة نصف قرن منذ أن اكتشف الإنسان هذا السلاح الفتاك، بذلت الجهود من جانب العديد من الدول الأعضاء لضمان أن هذا السلاح لن يستخدم مرة ثانية على الإطلاق وضمان أن استحداث أسلحة جديدة لا يجري تخفيضه فحسب، بل يلغى بصورة تامة.

لقد كان هذا ولا بد أن يظل الهدف الجماعي للإنسانية. وقد أحرز بالتأكيد تقدم ملحوظ في عملية نزع السلاح النووي. وورد ذكر هذا التقدم آنفا في الجزء الأول من هذا البيان. بيد أنه، بغض النظر عن هذا الانجاز الرائع، هناك بالتأكيد شوط طويل علينا أن نقطعه - فعمل الهيئة بشأن عملية نزع السلاح النووي ظل راكدا إلى حد بعيد. ولابد للهيئة أن تمضي قدما بمناقشاتها بشأن هذا البند. وعليها أن تفعل ذلك بالاستناد إلى التطورات الايجابية التي طرأت في مؤتمر نزع السلاح الذي بدأ التفاوض بشأن معاهدة شاملة لحظر التجارب. وينبغي في هذه الدورة أن نتوصل إلى اتفاق على صيغة لمشروع نص قد يكون موضوعا للتفاوض في السنوات القليلة القادمة إذا ما قررت الهيئة تمديد النظر في هذا البند الهام من جدول الأعمال.

ثمة أسباب كثيرة لتمديد النظر في هذا البند. أولا - وقد ذكر هذا آنفا - أهمية هذا البند. ثانيا، إن مناقشة هذا البند ستتيح للدول الأعضاء محفلا آخر لتبادل الآراء في دورة رسمية حول مسائل نووية بينما تجري مفاوضات هامة في محافل مختلفة.

إن العلم والتكنولوجيا أداتان متداخلتان استخدمهما الانسان لإطالة عمره وتحسين نوعية حياته. وفي الوقت نفسه، استخدمت هاتان الاداتان لتدمير الحياة والنظام البيئي. فتطبيق العلم والتكنولوجيا للأغراض العسكرية يستنفذ الموارد التي يمكن استخدامها للتخفيف من الأمراض الاجتماعية التي تفتك بالبشرية، وأشدها فتكا الفقر.

فالمجتمع الدولي يواجه تحديا من نوع جديد يتمثل في الإرهاب وانعدام الأمن يزيد منه استخدام الأسلحة التي تتم حيازتها بطريقة غير مشروعة. ويكاد لا يخلو جزء من عالمنا في الأسلحة غير المشروعة التي تستخدم لتقويض الحكومات والترويج للإرهاب ونشر شبكة الإجرام المنظم.

لذا فإن بند جدول الأعمال الذي يتناول النقل غير المشروع للأسلحة يأتي في الوقت المناسب مع ذلك، ثمة حاجة لا للحد من مناقشاتنا حول النقل غير المشروع للأسلحة، وإنما للنظر إلى البند بطريقة شاملة، لأن الحد الفاصل بين النقل المشروع وغير المشروع للأسلحة ليس واضحا وضوحا تاما. فالأمم على اختلافها تتبع معايير مختلفة في تصديرها، واستيرادها للأسلحة، وما لم نجعل المعايير المختلفة متساوقة، فقد يكون من الصعب تحديد النقل غير المشروع للأسلحة. فالأسلحة تنطوي على الخطر دوما، وغالبا ما يتأتى عنها الموت والتدمير. وبالتالي، ثمة حاجة لتوخي الحذر لدى معالجتها.

فإذا لم تتوفر لنا مدونة سلوك أو مبادئ توجيهية بالنسبة للنقل الدولي للأسلحة، فإننا لن نجد أي تبرير أخلاقي لأن نطلق على بعض الصفقات صفقات غير مشروعة. فالورقة التي قدمتها كولومبيا تشكل أساسا جيدا لعملنا هنا، ونحن مدينون جدا لهذا الوفد على تقديمة تلك الورقة. مع ذلك يجب علينا، في السنة الأولى هذه، أن نركز على كيفية تعيين الأسلحة غير المشروعة، والنطاق الذي سوف نغطيه في مناقشة البند.

إن بند جدول الأعمال المتعلق بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي والميادين الأخرى ذات الصلة كان مقررا الانتهاء منه في دورة ١٩٩٣. إلا أنه وبسبب التقدم الذي أحرز بشأن مشروع النص الذي جرى التفاوض بشأنه، قررت الهيئة التمديد حتى هذا العام للانتهاء من النظر في البند. ولذا فإن أمامنا للمرة الثانية فرصة أخرى للاتفاق على المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة به. لقد عملنا جميعا بكد وجد في السنوات الثلاث الأخيرة لضمان التوصل إلى اتفاق واسع. فالنص المعروض علينا يمثل وثيقة مفيدة نأمل بأن تكون أساسا للاتفاق. وفي هذا الإطار، نود أن نثني

على السيدة بيغي ماسون سفيرة كندا لشؤون نزع السلاح على جهودها الدؤوبة في إغناء النص حتى الآن. ونأمل بأن تتطلع جميع الوفود قدما وأن لا تسعى لإعادة التفاوض بشأن المجالات التي سبق الاتفاق عليها. وأي جهد لإعادة التفاوض بشأن الفقرات والعبارات سيعرض للخطر العملية بكاملها ويعود بنا إلى الوراء. وبدلا من ذلك، ينبغي لنا تركيز جهودنا على المجالات مثار الخلاف وذلك بغية التوصل إلى تفاهم مبكر.

فالدول ينبغي ألا تكون رهينة التكنولوجيا التي ابتكرتها. وعليه، ينبغي التشديد بصورة كبيرة على الفوائد التي تعود على البشرية نتيجة تطبيق العلم والتكنولوجيا. وينبغي عدم استخدام العلم والتكنولوجيا لتحسين أدوات الحرب والتدمير، وينبغي تقاسم ثمار البحث العلمي والتقدم التكنولوجي دون تمييز.

السيد سيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفد جمهورية بيلاروس أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم للمنصب الرفيع والمسؤول، كما نود أن نعرب عن ثقتنا بأن هيئة نزع السلاح تحت قيادتكم الماهرة ستضطلع بمهامها بنجاح، ونود كذلك أن نتوجه بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين.

تولي بيلاروس أهمية كبرى لعمل الهيئة بوصفها محفلا عالميا يتيح، لجميع الدول فرصة المشاركة في مناقشة المسائل المتعلقة بنزع السلاح ووضع مبادئ أساسية وتوصيات تتعلق بهذه المسألة. فالنجاح الذي حققته الهيئة دون ريب في السنتين الماضيتين كان يتمثل في اعتماد وثائق بشأن مشكلات مثل المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية ونزع السلاح الإقليمي.

مما لا نزاع فيه أنه تم تحقيق نجاحات في الآونة الأخيرة في مجال نزع السلاح، وخصوصا نزع السلاح النووي. ومما لا نزاع فيه على حد سواء حقيقة أن مشاكل جديدة برزت مؤخرا تتعلق بتنامي النزعة القومية المحاربة التي ترافقها نزاعات مسلحة تنطوي على التهديد بانتشار أسلحة التدمير الشامل وتزعزع توازن الأسلحة التقليدية المتراكمة.

وما من شك بأن استمرار تخفيض الأسلحة النووية يمثل مسألة ذات أولوية في مجال نزع السلاح، كما هو شأن تعزيز نظام عدم الانتشار، المتعلق بأسلحة التدمير الشامل وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتسهم بيلاروس قدر الإمكان في قضية نزع السلاح وتحديد الأسلحة من خلال اتباع نهج متسق وبناء في هذا المجال. وأود أن اشير إلى بعض الوقائع في هذا المضمار. لقد وضعت جمهورية بيلاروس نصب أعينها هدف تحقيق مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية، والدولة المحايدة. وهذا الهدف يرد في الدستور الجديد للجمهورية الذي اعتمده برلماننا في ١٥ آذار/مارس من هذا العام. وفي ابريل ١٩٩٢، كان قد تم سحب جميع الأسلحة النووية التكتيكية من أراضينا قبل الموعد المحدد. وفي السنة الماضية صادق بلدنا على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية وبروتوكول لشبونة الملحق بها وانضممنا أيضا إلى معاهدة عدم الانتشار النووي بوصفنا دولة لا نووية. ولذلك، ولأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي، يحدث أن ترفض دولة على نحو طوعي فرصة حيازة أسلحة نووية. وتحبذ بيلاروس تمديدا غير محدد وغير مشروط لمعاهدة عدم الانتشار في ١٩٩٥، فضلا عن الإبرام السريع لمعاهدة تتعلق بحظر نووي شامل. وفي هذا الإطار، فإننا نرحب بانضمام كازاخستان وجورجيا إلى معاهدة عدم الانتشار. كذلك لاحظت بيلاروس بعين الرضى البيان المشترك الصادر عن رؤساء دول الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وأوكرانيا في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

ونرى أنه يجب تعزيز أنظمة عدم الانتشار من جميع جوانبها خدمة لمصلحة الأمن الإقليمي والدولي، بما في ذلك ليس فحسب الأسلحة النووية وإنما أسلحة التدمير الشامل الأخرى، بالإضافة إلى وسائل توصيلها والتكنولوجيا ذات الأهداف المزدوجة.

وقد وزعت جمهورية بيلاروس، في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين، بالنيابة عن عدة دول من دول الكمنولث المستقلة، وثيقة رسمية تتضمن إعلاننا الخاص بحظر انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إطلاقها، وتنص على الاستعداد لفرض السيطرة الصارمة على تصدير المواد والتكنولوجيات التي يمكن أن تستخدم لإنتاج أسلحة التدمير الشامل ووسائل إطلاقها.

كانت بيلاروس تقليديا الدولة المبادرة بتقديم مشروع القرار الخاص بحظر تطوير وإنتاج أسلحة التدمير الشامل ومنظومات تلك الأسلحة. ويتضمن قرار دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين بشأن هذا الموضوع تأكيدا على وضع إجراء متفق عليه دوليا، يمكن من السيطرة في الوقت المناسب على إجراءات التطوير المحتملة المتعلقة بأنواع جديدة من أسلحة

التدمير الشامل وإنتاجها وإجراء المفاوضات اللازمة بشأن مراقبة تلك الأسلحة.

تتقيد بيلاروس على نحو صارم بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لنزع السلاح، ولكنها تواجه مصاعب قليلة. إن بيلاروس، وفقا لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، يتعين عليها تدمير عدد كبير من الدبابات والطائرات والتكنولوجيا العسكرية الأخرى. وتحاول جمهوريتنا وستواصل محاولة تنفيذ برنامج خفض الأسلحة رغم الحالة الاقتصادية البالغة الصعوبة والمشاكل المتصلة بالتخفيف إلى أدنى حد ممكن من آثار كارثة تشرنوبيل، التي تبتلع نحو ما يبلغ ١٤ في المائة من الميزانية الوطنية سنويا. وإننا نشعر بأن خفض الأسلحة، بما في ذلك خفض الأسلحة التقليدية، ينبغي النظر إليه على أنه مشكلة دولية لا على أنه مهمة لدول معينة فرادى. وفي هذا المضمار نود أن نقترح إجراء دراسة تحت رعاية الأمم المتحدة عن المسائل المتصلة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لعملية نزع السلاح بالنسبة لبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

تواجه الهيئة في هذه الدورة مهمة صعبة هي اعتماد توصيات بشأن بندين من بنود جدول أعمالها، والتنسيق بينها. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، لدينا خطة عامة ذات مبادئ توجيهية، وتوصيات ومبادئ رئيسية بالإضافة إلى ورقة عمل غير رسمية مقدمة من جانب رئيس الفريق العامل الأول. إننا نشعر بأن ورقة عمل الرئيس تشكل أساسا لا بأس به لاستمرار عملنا ولموافقتنا على التوصيات اللازمة، التي ينبغي أن تتضمن المبادئ التوجيهية الهامة مثل ضرورة إبرام معاهدة للحظر الشامل على التجارب وتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتوسيع تدابير بناء الثقة، بما فيها ضمانات تقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

لقد أحرزت الهيئة في السنة الماضية تقدما ملموسا في مناقشة مسألة «دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي، ونزع السلاح، والميادين الأخرى ذات الصلة». وإن ورقة العمل المقدمة بشأن هذه المسألة تعتبر أساسا طيبا للاتفاق النهائي بشأن المبادئ والمعايير التوجيهية والتوصيات. ويؤيد وفدنا الاحتفاظ في النص بالأحكام المتفق عليها بشأن الجوانب الخاصة بدور العلم والتكنولوجيا في سياق نزع السلاح مثل تدمير الأسلحة، والتحويل، والمفاوضات، ورصد اتفاقات نزع السلاح، وإمكانية استخدام التكنولوجيا العسكرية لحماية البيئة والتنمية المستدامة. وإننا نشعر بأن الهيئة ينبغي أن تعمل على صياغة واعتماد توصيات تستهدف الاستفادة من الإمكانيات الإيجابية للتقدم العلمي والتكنولوجي في ميدان نزع السلاح ومنع الآثار السلبية للمنجزات العلمية التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة الدولية على نحو خطير وتقويض مناخ الثقة فيما بين الدول.

إن اختتام العمل في الهيئة بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة، والاعتماد اللاحق للتوصيات اللازمة في دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين سيجعل أيضا من الممكن الوفاء بالشروط الإضافية اللازمة من أجل توسيع التعاون فيما بين الدول المعنية في منظومة الأمم المتحدة بشأن مشاكل تحويل الإمكانيات العسكرية إلى الاحتياجات المدنية لأهداف تتصل بالتنمية المستدامة. وسيكون بلدي مهتما جدا بالمشاركة، على سبيل المثال، في مشروع دولي للبحث العلمي في مجال المواد مزدوجة الأهداف من أجل الاحتياجات المدنية، وهو يدعو جميع الدول المعنية إلى حشد مواردها ودعم تمويل هذا المشروع.

في هذه الدورة يتعين علينا أيضا أن نبدأ مناقشة المسألة الهامة والمعقدة، مسألة «نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١». ونود أن نعرب عن امتناننا للوفد الكولومبي على توزيعه ورقة العمل A/CN.10/184، بشأن هذه المسألة، التي تقدم إسهاما محددا وملموسا في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. ومن الواضح أننا، في هذه الدورة، ينبغي أن نقتصر على تبادل وجهات النظر بشأن النهج المفاهيمية لحل هذه المشكلة بطريقة يمكن أن تعزز تدابير نزع السلاح وأن تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

في الختام، نود أن نلاحظ أن وفدنا يعتزم أن يشارك مشاركة إيجابية في أنشطة جميع أفرقة العمل الثلاثة وأن يتعاون على نحو وثيق معكم، سيدي الرئيس، ومع أعضاء المكتب الآخرين وجميع الوفود التي تسعى إلى إيجاد حلول ناجعة ومقبولة لدى الجميع للبنود الرئيسية من جدول أعمال دورة هيئة نزع السلاح هذه.

الشيد شاندرا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح. إن وفدي لواثق

من أن مداولاتنا تحت قيادتكم الحكيمة والقديرة ستتكلل بالنجاح في هيئة نزع السلاح هذه السنة. أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأنقل تهانئ وفدي إلى سفيري كندا وكولومبيا، اللذين سيرأسان فريقي العمل المعنيين بالبندين ٥ و ٦ من جدول الأعمال. ونقدم تهانينا أيضا لأعضاء المكتب المنتخبين الجدد، كما نشيد بحرارة بسلفكم السفير أراوجو كاسترو، ممثل البرازيل، لرئاسته الهيئة في السنة الماضية، وأن ننقل كلمة شكر خاصة إلى السفير هوفمان، ممثل ألمانيا، الذي ترأس الفريق العامل المعني بنزع السلاح الإقليمي بامتياز خاص.

نرجو أن تستفيد الهيئة هذه السنة من المناخ الدولي المواتي السائد وأن تصدر توصيات تساعد على نقل العالم على نحو حاسم صوب نزع سلاح حقيقي وكامل.

ولدى هيئة نزع السلاح في دورتها الحالية ثلاثة بنود على جدول أعمالها ستركز عليها الوفود: «عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية» و «دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة» و «نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١».

فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، أود أن أذكر بأن رئيس وزرائنا السابق، شري رجيف غاندي، عرض قبل ست سنوات، على دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح، خطة عمل تبشر بنظام عالمي خال من الأسلحة النووية ومن العنف. وقد كان هذا استلهاما بالموقف الهندي التقليدي، الذي وضع أساسه المهاتما غاندي وباندیت جواهر لال نهرو، بأن الأسلحة النووية شريرة بطبيعتها وينبغي إزالتها.

إن خطة العمل واحدة من أفضل صفقات نزع السلاح المقدمة إلى الأمم المتحدة إعدادا واتساقا وتناسبا. فهي تتضمن برنامجا محددا زمنيا ومرحليا للقضاء على الأسلحة النووية. وهي تحدد الالتزامات لجميع الدول: لأكبر دولتين عسكريا، وللدول الأخرى الحائزة على الأسلحة النووية، وللدول غير الحائزة على الأسلحة النووية.

إن خطة عمل شري رجيف غاندي طرحت في المراحل النهائية من حقبة الحرب الباردة. ومع نهاية الحرب الباردة، شهدنا تغيرات ذات أبعاد هائلة في البنية السياسية والأمنية الدولية، أدت إلى حتميات جديدة في جدول أعمال نزع السلاح والأمن على الصعيد الدولي. وبالتالي فإن الردع النووي خسر أي قيمة كان مناصروه يدعون بها له، وأصبحت الترسانات النووية الهائلة للدول الكبرى الحائزة على الأسلحة النووية لا تعني أي شيء في الوقت الحاضر.

ولهذا ليس من المفاجئ أن تحرز خطوات سريعة هامة أثناء السنوات القليلة الماضية في ميدان نزع السلاح النووي. وبهذا فقد تم تحقيق العديد من أهداف خطة العمل الهندية المتصورة أثناء المرحلة الأولى، أي من عام ١٩٨٨ إلى ١٩٩٤. وفضلا عن التدابير البعيدة الأثر لخفض الأسلحة النووية والتقليدية على حد سواء، تم بالفعل إبرام معاهدة تحظر الأسلحة الكيميائية. وللمرة الأولى، في عام ١٩٩٤، تم إعطاء ولاية تفاوضية للجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح، وهي حاليا تحرز تقدما. وتم تعيين منسق خاص في مؤتمر نزع السلاح لمسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح والأجهز التفجيرية الأخرى.

ولكن بالرغم من هذا التقدم لا تزال حالة الأمن الدولي غير مرضية إلى حد بعيد. فالدول الحائزة على الأسلحة النووية تبقي على مجموعات متنوعة هائلة من الأسلحة النووية، تكفي لإفناء العالم عدة مرات. إننا لا نعتقد أن هناك أي مبرر للإبقاء على هذه الأسلحة، وحيث أن المجتمع الدولي تمكن من وضع صك لحظر الأسلحة الكيميائية، فليس هناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن من غير المكن، إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة لذلك، تحقيق اتفاق مماثل لحظر الأسلحة النووية. بل إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثل نموذجا لاتفاق عالمي مستقبلي لنزع السلاح النووي، بشكله التفاوضي المتعدد الأطراف ونهجه العالمي غير التمييزي .

إن خطة العمل تتصور أنه عقب إكمال المرحلة الأولى من قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بخفض أسلحتهما النووية، ستدخل الدول النووية الأخرى في عملية نزع السلاح النووي. وبما أن عملية خفض الأسلحة النووية من جانب هاتين الدولتين تتماشى بصورة واسعة النطاق مع التخفيضات المتصورة في المرحلة الأولى من خطة العمل، فمن الملائم تماما أن تنضم الدول النووية الأخرى بدورها إلى العملية.

مافتئت الهند تقوم بدور ناشط في مناقشة مسائل نزع السلاح، وتسهم بأفكار ونهج جديدة في

هذا الشأن في مختلف المحافل الدولية. والعديد من البنود المدرجة حاليا على جدول أعمال نزع السلاح العالمي اقترحتها الهند، إما بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية. وهذه تتضمن نزع السلاح العام والكامل، والقضاء على الأسلحة النووية، ومنع نشوب حرب نووية، واتفاقية حول نبذ استخدام الأسلحة النووية، والتجميد الشامل لإنتاج هذه الأسلحة والمواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة.

ونحن كذلك على اقتناع بأنه لما كانت الأسلحة النووية قادرة على الوصول إلى جميع أرجاء العالم فإن تناول نزع السلاح النووي عالميا هو أكثر السبل فعالية بدلا من اللجوء إلى النهج الإقليمي أو دون الإقليمي. ولقد أوضحنا ذلك بجلاء في إطار منطقة جنوب آسيا. إن النزاعات الثنائية في تلك المنطقة من الأفضل أن تسوى على الصعيد الثنائي ووفقا للاتفاقات الثنائية. وعلى هذا الأساس سعت الهند إلى إقامة علاقات حسن جوار في جنوب آسيا وتقدمت بمقترحات شاملة، بما في ذلك عدة تدابير لبناء الثقة، من شأنها إذا قبلت أن تسهم في تخفيف التوترات في المنطقة.

وبينما نسلم بأن القضاء الكامل على الأسلحة النووية سيستغرق بعض الوقت، فمن الأساسي أن تلتزم الدول الحائزة على الأسلحة النووية التزاما واضحا بالعمل على تحقيق هذا الهدف ضمن إطار زمني محدد. وسيكون هذا أكثر تدابير بناء الثقة مصداقية لوقف انتشار الأسلحة النووية أفقيا وعموديا. ولهذا فإننا نطالب الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تلتزم بالقضاء النهائي على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

وإذ نعتقد أن الأسلحة النووية ممقوتة أخلاقيا ونلاحظ أن نهاية الحرب الباردة قد جعلت منطق الإبقاء عليها عقيما، فإننا على اقتناع بأنه يجب الآن تحريم هذه الأسلحة التي هي أفظع جميع أسلحة التدمير الشامل. وندرك تماما أنه لا يمكن تحقيق القضاء الكامل عليها بسهولة وبسرعة وبتكلفة زهيدة، ولكن يمكن تقليل التهديد الذي تفرضه إلى أقصى حد إذا تمكنا من وضع عقبات في سبيل استخدامها وإنتاجها. وهذا ما يزكي تدابير مثل الاتفاق على الامتناع عن استخدامها ومعاهدة للحظر الشامل للتجارب وتجميد عالمي وقابل للتحقق لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح، وجميع هذه التدابير تهيئ المناخ الداعم اللازم للقضاء الكامل على الأسلحة النووية. ولذلك فإن الهند لم تتردد في الاشتراك في تقديم القرار التوافقي في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب وتخفيض الأسلحة النووية، كما حثت على اتخاذ قرار يحظر استخدام الأسلحة النووية.

ونشكر السفير باتيوك ممثل أوكرانيا على ورقة العمل التي قدمها بشأن هذا الموضوع، والمؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد عبرنا عن آرائنا حيال هذا الموضوع الذي نعلق عليه قدرا كبرا من الأهمية في ورقات العمل الثلاث التي سبق أن قدمناها بشأن هذه المسألة في دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٢.

وأود أن أضيف أن ورقة عمل الرئاسة تتضمن عدة عناصر مفيدة. ونوافق بالكامل على الاعتقاد بأنه تم إحراز تقدم في حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وأنه ينبغي إحراز تقدم مماثل في ميدان الأسلحة النووية، وهي الأدوات الوحيدة للتدمير الشامل التي لم تحظرها الاتفاقات الدولية حظرا كاملا. ونشاطر كذلك في الاعتقاد بأنه لا يمكن كسب الحرب النووية ويجب ألا تخاض أبدا، وأن هذا المفهوم لابد من جعله رسميا في صيغة التزام متعدد الأطراف، وأن نزع السلاح النووي يبقى من أعلى الأولويات في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وأن الهدف المطلق هو القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ونوافق أيضا على أن معاهدة للحظر الشامل للتجارب تمثل خطوة هامة لمنع الانتشار الأفقي والعمودي للأسلحة النووية.

ولهذا فإننا نتطلع قدما صوب العمل الوثيق مع جميع الوفود الأخرى، تحت توجيه السيد خاندوغي مثمل أوكرانيا، لاستحداث ورقة توافقية بشأن هذا الموضوع الهام. ونود كذلك أن نهنئ السيد خاندوغي على انتخابه لرئاسة الفريق العامل ونؤكد له تعاوننا التام معه.

إن العلم والتكنولوجيا اللذين ينبغي أن يوفرا الوسائل اللازمة للتغلب على الفقر والمرض واللذين يمكن أن يكونا قوة موحدة خلاقة، تم تكريسهما بما لا يدع مجالا للشك، للأغراض العسكرية. وإن المصلحة الذاتية للمجموعة الحفازة من المجمع الصناعي العسكري العلمي البروقراطي تمكنت من خفض القلق العالمي المعرب عنه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وأنه فضلا عن الناحية الكمية، يجب كذلك تناول الناحية النوعية لسباق التسلح. فلا يمكن تحقيق نزع السلاح بصورة مجدية دون معالجة مشكلة سباق التسلح النووي.

ولهذا فمن السابق لأوانه أن نتفق جماعيا على عدم انتهاج سبل معينة يمكن أن تكون ذات أثر يزيد من زعزعة استقرار الحالة الأمنية العالمية في المستقبل، مما يجرد عمليات الحد من الأسلحة القائمة حاليا من أي فائدة. ونسلم بأن العلم والتكنولوجيا يمكن استخدامهما أيضا لأغراض نزع السلاح. ولهذا يجب علينا أن نسعى لكفالة توجيه التطورات العلمية والتكنولوجية بصورة خالصة لصالح الأغراض السلمية، بما في ذلك تسخيرها للمساعدة على نزع السلاح. وبناء على ذلك قدم وفدي ورقة عمل حول هذا البند من جدول الأعمال في دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩١، وطرح اقتراحات محددة في هذا الشأن.

لقد حققت الهند خبرة كبيرة في التكنولوجيا النووية والفضائية وتكنولوجيا القذائف، ولكننا حرصنا على ألا تؤدي هذه التكنولوجيات إلى الانتشار. ونحن في الوقت ذاته ضد أية أنظمة أو احتكارات خاصة تسعى إلى تقييد الوصول إلى التكنولوجيا الرفيعة، ونعتقد أن هذه التدابير لن تؤدي إلا إلى قيام شكل جديد من الاستعمار التكنولوجي. فتلك الأنظمة، مثل نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف والمجموعة الموردة للمواد النووية، أنظمة تعسفية وغير منصفة وتمييزية على نحو جلي. ويلزم جعلها شفافة وغير تمييزية ومنصفة، وعندئذ فقط تصبح عالمية وفعالة. ويجب أن تبذل هذه الجهود جنبا إلى جنب مع زيادة التعاون في التطبيق السلمي للبحوث والتطويرات العلمية والتكنولوجية، بغية الوفاء بأهداف النظام العالمي الآخذ في الظهور.

إن المداولات التي أجرتها هيئة نزع السلاح في العالم الماضي بشأن العلم والتكنولوجيا، بعد أن غطت مواضيع كثيرة، أوشكت على تحقيق نتيجة ناجحة. ونأمل أن يتسنى هذا العام سد الفجوات المتبقية، لنتمكن من التوصل إلى ورقة مجدية.

وإذ أنتقل أخيرا إلى مسألة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، نلاحظ أن هناك انتشارا لم يسبق له مثيل للاتجار غير المشروع بالأسلحة، وبصورة رئيسية في البلدان النامية. إن الصراعات الإثنية والارهاب عبر الحدود يسرهما بشكل عام الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وقد اكتسبت هذه الأسلحة بعدا جديدا من حيث تنوعها وتعقدها. واليوم أصبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة يشمل أيضا قذائف أرض - أرض وقذائف أرض - جو، والصواريخ المضادة للدبابات، وقاذفات الصواريخ، وبنادق كلاشنكوف - ٤٧ وتوجد عموما صلة بين الارهابيين الذين يستخدمون هذه الأسلحة والمتاجرين بالمخدرات علاوة على مهربي الأسلحة، وقد بزغت هذه الصلة كقوة قادرة على زعزعة استقرار المجتمعات في البلدان النامية. ويجب علينا أن نتخذ إجراء للحد من خطر النقل غير المشروع للأسلحة من خلال تدابير محددة: وطنية وثنائية ودولية.

ونود أن نشكر وفد كولومبيا على تقديمه لورقة عمل ممتازة حول هذه المسألة. ونود أن نؤكد له على تأييدنا التام في كل مساعيه للتوصل بنجاح إلى ورقة بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي سيتكلم ممارسة لحق الرد. وأود أولا أن أذكر الأعضاء بأحكام مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ بشأن ترشيد إجراءات الجمعية العامة وتنظيمها. وينص هذا المقرر على أن تمارس الوفود حقها في الرد في نهاية اليوم كلما كان من المقرر عقد جلستين في ذلك اليوم، وكلما كانت هذه الجلسات مكرسة للنظر في البند نفسه، ويحدد عدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد في أي من الجلسات بكلمتين للبند الواحد. وينص المقرر أيضا على تحديد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد بشأن أي بند في أي من الجلسات بعشر دقائق، وتحديد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق.

السيد لي سونغ جن (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يسعني إلا أن أشير إلى ملاحظات ممثل كوريا الجنوبية، الذي أقحم المسألة النووية في موضوع بيانه. إن سلطات كوريا الجنوبية هي التي تعارض أبناء بلدها، وتلعب سيناريو الشك النووي الذي تموله الولايات المتحدة، وهي التي تضع العراقيل في سبيل حسم المسألة النووية.

إن عملية اتصالات العمل الأخيرة بين الكوريتين لتبادل مبعوثي الرئاسة بين الشمال والجنوب تثبت مجددا أن سلطات كوريا الجنوبية ما برحت تستغل تبادل المبعوثين الخاصين كأداة لتحقيق مآربها السياسية الماكرة. فقد عارض الجانب الكوري الجنوبي بصورة عمياء الاقتراحات التي طرحها طرفنا في المفاوضات، مع أنه اعترف بانصافها وعدالتها، وادعى خارج قاعة الاجتماعات أنه لا ينبغي عقد الجولة الثالثة للمحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، وأن التدريبات العسكرية المشتركة المعروفة باسم «روح الفريق» ستستأنف ما لم يتم تبادل المبعوثين الخاصين.

ومع أن سلطات كوريا الجنوبية لا تملك أية سلطة فيما يتعلق بحسم المسألة النووية فإنها تمضي عابثة، لا تعرف موقفها. وفي نفس الوقت الذي أجهضت فيه الجولة الثالثة من المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، بسبب فرض شروط مسبقة غير معقولة من جانب الولايات المتحدة، دعت سلطات كوريا الجنوبية إلى استئناف التدريبات العسكرية المشتركة المعروفة باسم «روح الفريق»، ووزع قذائف «باتريوت» في كوريا الجنوبية، مما أدى إلى تفاقم الوضع في شبه الجزيرة الكورية إلى أقصى حد، وزيادة حدة المواجهة بين الشمال والجنوب.

إن سلطات كوريا الجنوبية ليست مهتمة بمصير أمتها أو تبادل المبعوثين الرئاسيين. وهي تحاول إعاقة حسم المسألة النووية بوقف المفاوضات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، مهما كانت التكلفة. ولو كان لدى سلطات كوريا الجنوبية أي اهتمام على الاطلاق بحسم المسألة النووية، لكانت قد امتنعت عن وضع العراقيل في الطريق، حتى وإن لم تكن تؤيد تلك المفاوضات. ففتح الطريق أمام حسم المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية عن طريق النتائج الجيدة للمحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة سيعود بالفائدة على الأمة الكورية بأسرها. وسيكون أيضا مفيدا للجانب الكوري الجنوبي.

وليس سرا أن سلطات كوريا الجنوبية تقوم بتطوير أسلحة نووية برعاية الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية الغربية. وقد قامت بالفعل بتخزين كميات من البلوتونيوم؛ وأبرمت عقدا مع المملكة المتحدة وفرنسا لاستيراد البلوتونيوم؛ وبدأت مؤخرا بإقامة مفاعلاتها الخاصة للمياه الثقيلة. إن سلطات كوريا الجنوبية تخشى أن يؤدي حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، من خلال المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، إلى كشف بحوثها النووية. وسينتج عن ذلك إدانة دولية، ناهيك عن إدانة الشعب الكوري بأسره، لانتهاكها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاعلان المشترك بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية.

إن على سلطات كوريا الجنوبية أن تتخلى عن طموحها الطائش في استحداث أسلحة نووية تحت الغطاء النووي لدولة عظمى، مستفيدة من المعايير المزدوجة التي تطبقها البلدان الغربية. وانني أحث سلطات كوريا الجنوبية على أن تعلن صراحة عن صناعتها النووية، وأن تقبل بعثات التفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا كانت حقا تريد السلم وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية سلميا. كما أنصحها بالتخلي عن مغامراتها ومحاولاتها الاستفزازية ضد أبناء بلدها، معتمدة على القوات الأجنبية. والأحرى بها بدلا من ذلك، أن تعمل من أجل مصالح أمتها، بروح الاستقلال الوطني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أشكر المترجمين الشفويين الذين أخذنا الكثير من وقتهم، على تحليهم بالصبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.